الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون- تيارت

-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

معيزي حنان

عبدالسلام إبتسام

تحت عنوان:

.سياسة تمويل الاستثمارات في البنوك

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA

د. شباح رشيد	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
د. بوزكري جمال	**أستاذ محاضر"ب"**	**مشرفا ومقررا**
د. دحماني رضا	**أستاذ محاضر"ب"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

أهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكرك ربي وأحمدك حمدا يليق بجلالك وعظمة سلطانك بفضلك وصلت إلى ما أنا عليه أهدي ثمرة جهدي إلى :

من رضا الله لرضاهما إلى والدي الكريمين أمد الله عمرهما بالصحة والعافية.

إلى أمي الغالية ، الشمعة التي تحترق من اجلنا لتنير دربنا رمز المحبة والحنان حفظها الله.

إلى أبي العزيز، السند والظهر الذي لم يبخل علينا بدعمه وجهده وصلت إلى هنا أطال الله عمره.

إلى أخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من ساندني في مشواري أراد لي الخير وكان سبب في تحصيلي للعلم إتمامي لمشواري الدراسي حتى بلغت هذا المقام ،وإلى أستاذي مداح الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه طيلة فترة إنجاز هذا العمل وصبر علينا

لكم كل الشكر و التقدير

حنان وإبتسام

كلمة شكر

نحمد الله أولا على نعمة الإسلام وكلمة الإخلاص وَدين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ونشكره على عطائه على أن أرسل لنا نبي الرحمة لنسير على خطاه ونكون خير أمة مثقفة ومتعلمة فيها العالم والمفكر والفقيه وَلذا بكل فخر واعتزاز نقول شكرا للسيد الدكتور بوزكرى جمال الذى تفضل مشكور للإشراف على هذه المذكرة والتى أحاطنا بتوجيهاته العلمية خلال مختلف مراحل البحث العلمية وَ والى كل السادة الدكاترة لجنة المناقشة وَسدد الله خطاهم ووفقهم فى إِكمال رسالتهم النبيلة كما نتوجه بالشكر إِلى كافة أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت وَعلى ما قدموه لنا

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

مقدمة .....

الفصل الأول:
سياسة تمويل الإستثمارات

المبحث الأول : الإطار النظري الإستثمار 05

المطلب الأول :مفهوم الإستثمار 07

الفرع الأول :المفهوم اللغوي للإستثمار 07

الفرع الثاني : المفهوم اقتصادي للإستثمار 08

الفرع الثالث : المفهوم القانوني للإستثمار 09

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار 10

المطلب الثالث : أنواع الإستثمار 12

المبحث الثاني : أهمية التمويل بالنسبة للإستثمار 18

المطلب الأول : تعريف التمويل 18

الفرع الأول : المفهوم اللغوي للتمويل 18

الفرع الثاني : مفهوم الإقتصادي للتمويل 19

المطلب الثاني: مصادر التمويل 20

الفرع الأول: مصادر الداخلية 20

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية 28

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل والإستثمار 36

الفصل الثاني

دراسة حالة تمويل قرض ANSEJ مدعم من طرف البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول:التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته 40

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري 40

الفرع الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري 40

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري 41

الفرع الثالث:وظائف البنك الوطني الجزائري 43

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر2015..... 45

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري 46

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية 51

المطلب الأول: الدراسة الشكلية للملف 51

الفرع الأول: الدراسة الأولية 51

الفرع الثاني: دراسة عقد القرض 54

المطلب الثاني: خطوات إنشاء المشروع 57

الفرع الأول: البحث عن الفكرة. 57

الفرع الثالث: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني 66

المطلب الثالث :نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطارANSEJ 68

الفرع الأول: القوائم المالية التقديرية للمشروع 69

الفرع الثاني: تقيم المشروع الاستثماري باستخدام مختلف المعايير 77

خاتمة **82**

قائمة المصادر والمراجع **85**

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
01	الجدول(1-1) حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من إجمالي فائض الاستغلال	22
02	الجدول(1-2) حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية	23
03	الجدول (1-3): يمثل مساهمة المؤونة في التمويل الذاتي	27
04	الجدول(1-4): أوجه الاختلاف بين السهم العادي والسهم الممتاز	34
05	الجدول(1-5): المقارنة بين الأسهم والسندات	35
06	الجدول (2-1): تقسيم الهياكل	42
08	الجدول (2-3) توزيع موظفي وكالة تيارت.	47
09	جدول رقم(2-4): جدول تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة.	63
10	جدول رقم(2-5): جدول تسديد القرض البنكي	65
11	جدول رقم (2-6): ملخص المشروع	68
12	جدول رقم (2-7) : هيكل الإستثمار للمشروع	69
13	جدول رقم (2-8) الهيكل المالي للمشروع	70
14	جدول رقم(2-9): جدول تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة.	71
15	جدول رقم (2-10): جدول اهتلاكات الأصول الثابتة العملة: دينار جزائري	71
16	الجدول (2-11): الميزانية الافتتاحية	72
17	الجدول (2-12): الميزانية التقديرية للسنة الأولى والثانية من عمر المشروع.	73
18	الجدول (2-13): الميزانية التقديرية للسنة الثالثة والرابعة من عمر المشروع.	74
19	الجدول (2-14): والثامنة من عمر المشروع	75
20	الجدول (2-15):السابعة والثامنة من عمر المشروع	76

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	صفحة
01	الشكل (1-1):مراحل تشكل التمويل الذاتي	24
02	الشكل (2-1):الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.	42
03	الشكل (2-2):الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	48

مقدمة

مقدمة:

إن غاية الإستثمار هي تحقيق عائد من خلال تعظيم الفوائد الأساسية للموارد المتاحة، بما في ذلك تلبية الإحتياجات الأساسية والثانوية للأفراد، أي التخلي عن الأموال المتاحة التي يمكن الحصول عليها في فترة زمنية معينة، طويلة أو قصيرة الأجل للحصول على التدفقات المالية والنقدية المستقبلية والمساعدة في تغطية النقص المتوقع لهذه الأموال أو مخاطر عدم حدوث التدفقات المالية كما هو متوقع.

تعتبر المؤسسة النواة الأساسية للنشاط الإقتصادي والغرض منها التوسع والإستمرار، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تتوفر لديها أموال كافية بالقدر الذي يضمن تمويل عملياتها الإقتصادية، وبما أن أموالها غير كافية فان وجهتها الأولى هي البنك وهذا لأهمية القروض المصرفية والتي تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة كمصدر تمويل خارجي، لذلك تستخدمها في تمويل دوراتها الإستغلالية أو إستثمارها أو معا، متعهدة للبنك برد هذه الأموال في تاريخ إستحقاقها إضافة إلى الفوائد. فالبنك مؤسسة يتمثل دورها في تلقي الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة توزيعها في شكل قروض، مع القروض والإستثمارات تلتزم البنوك بتشغيل واستخدام الأرصدة التي سبق أن أودعت لديها بكل ثقة من قبل الجمهور المتداول مع أخذ شكل أنواع الودائع المختلفة وتقوم البنوك فيما بعد بتوزيع قروضها على الأفراد وعلى المؤسسات على وجه الخصوص كي تستطيع أن تواجه بها إحتياجاتها.

يعتبر البنك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء في مجال تمويل الإستثمار لأنها تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم فهناك الودائع التقليدية (الودائع الجارية والتوفير الأجل) وشهادات الإيداع

التي تعتبر فرصة إستثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الأجل، وعلى الجانب الأخر أتاحت البنوك فرص عديدة للمقرضين فلم تعد قادرة على تقديم القروض قصيرة الأجل أصبحت مصدرا لتقديم القروض المتوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل التي قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عام.

الإشكالية :

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي :

ما هي السياسة البنكية المتبعة في تمويل المشاريع الإستثمارية؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هو مفهوم الإستثمار،وماهي أهميته وأنواعه؟
- ما لمقصود بالتمويل وماهي مصادره؟
- وماهي العلاقة بين التمويل والإستثمار؟

فرضيات الدراسة:

- تعتمد البنوك العمومية في تمويل المشاريع الإستثمارية عن السياسة التوزيعية.

أهمية الدراسة :

- سياسة تمويل الإستثمارات في البنوك تلعب دورا حاسما في تحقيق النمو الإقتصادي و تعزيز التنمية المستدامة .
- تحسين أداء البنوك و زيادة ربحيتها.
- تطرق إلى مختلف العمليات التي يقوم بها البنك الوطني من خلال آليات و إجراءات منح التمويل.
- إدراك أهمية المشاريع الإستثمارية من خلال تمويلها من طرف البنك الوطني .
- البحث من مصادر التمويل التي تضمن للمشروع الوصول إلى الأهداف المرجوة.

أهداف الدراسة:

❖ من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الدور الرئيسي الذي تلعبه المشاريع الإستثمارية في دفع عجلات الاقتصاد الوطني.
- الدور الرئيسي الذي تلعبه البنوك في تقديم القروض الإستثمارية.
- تحليل و فهم السياسات و الإستراتيجيات التي تتبعها البنوك في توجيه أموالها للإستثمارات.
- التعرف على مراحل منح و تسيير القروض الإستثمارية و تقييمها.
- تأثير سياسة تمويل الاستثمارات في البنوك على الأرباح .

الدراسات السابقة :

❖ من خلال اطلاعنا في الحدود الزمنية وفقا على بعض الدراسات السابقة أهمها :

دراسة روميطة حسينة دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية فرع البويرة وكالة 458 مذكرة ماستر حاولت الباحثة من خلال هذه المذكرة إلى التطرق للإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الإستثمارية إذ أنها تنص على أن هناك مراحل تمر بها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الإستثمارية بداية بموافقة المبدئية إلى مرحلة الحصول على التمويل المطلوب.

دراسة "ليلى لولاشي" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2005 بعنوان التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطرقت فيها لبيان أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني

منهج الدراسة:

تدقيق لهدف البحث والإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات المذكور سابقا تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية في دراسة وتباين أهميتها وتأثيراتها بكونه مناسبا أيضا لتحليل الوثائق والمعلومات الخاصة كالمشاريع محل الدراسة التطبيقية وهو يهدف لتعرف على كافة المستجدات التي طرأت على المجتمع أو الاقتصاد في فترة زمنية معينة لأجل التنبؤ المستجدات المحتملة في السنوات السابقة

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع البحث فيما يلي:

- التعمق في دراسة كيفية تمويل الاستثمارات في البنوك

- الرغبة الذاتية و الميل الشخصي للبحث في مجال البنوك
- صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من مصادر مختلفة

حدود الدراسة : بالنسبة للحدود الزمانية كانت من 05افريل 2023 إلى 05 ماي 2023 أما الحدود المكانية تمت الدراسة في البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة تيارت 540

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت تقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي كالأتي:

الفصل الأول: كان تحت عنوان سياسة تمويل الاستثمارات وتضمن هذا الفصل مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للاستثمار، أما المبحث الثاني فكان حول أهمية التمويل بالنسبة للاستثمار

الفصل الثاني: وكان تحت عنوان دراسة حالة تمويل قرض Ansej وتضمن هذا الفصل مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان دراسة ملف قرض من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت
- ضبط حدود الموضوع
- عدم القدرةة على توظيف بعض المعلومااات
- ندرة المراجع المطلوبة المتعلقة بالبحث

الفصل الأول:

سياسة تمويل الإستثمارات

تمهيد :

يعتبر الاستثمار على أنه أصول ذات قيمة مالية وعملية جذب الاستثمارات مرتبطة بمدى توفر المناخ الاستثماري الملائم وتوفير التمويل لتحقيق أهداف المؤسسة وتوازنها وتسعى هذه الأخيرة إلى اختيار مصدر تمويلي مناسب لأداء أنشطتها في أحسن الظروف،بصفة عامة يجب أن يتلائم التمويل مع الاستثمارات .

وسوف نحاول التطرق في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول :الإطار النظري للاستثمار .

المبحث الثاني : أهمية التمويل بالنسبة للاستثمار .

المبحث الأول : الإطار النظري للاستثمار

يعتبر الاستثمار أداة حتمية للنمو الاقتصادي لما يحققه من أرباح وتعود أهميته إلى أنه العنصر الأساسي الذي يتحكم في اقتصاد أي بلد وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق لهذا العنصر بحيث يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما أو في بلد معين.

سنتناول في هذا المبحث كل من مفهوم الإستثمار، أهميته، أشكاله :

المطلب الأول :مفهوم الإستثمار

وسوف نتعرف في هذا المطلب على ماهية الاستثمار والتي تنقسم إلي ثلاث فروع :

الفرع الأول :المفهوم اللغوي للاستثمار

يعرف الاستثمار لغة على أنّه:" طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولد عنه، أو نفعه، و(ثمر) الثمر حمل الشجر، والثمر أنواع المال جمع الثمر، ثمار وأثمر الشجر أي خرج ثمره، وثمر الرجل أي كثر ماله "[1]

في حين عرّف مجمع اللغة العربية الاستثمار على أنه: " تكوين رأس المال أو استخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر "[2]

بينما عرف " ابن منظور " في معجم لسان العرب الاستثمار على أنه مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأثمر الشجر أي خرج ثمره، أثمر الرجل أي كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب

[1] قبايلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء إتفاقية واشنطن أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2012، ص 24.

[2] بن هلال ندير، أسياخ سمير، مداخلة حول فعلية القاعدة القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ،ميرة بجاية،. يوم دراسي حول المخاطر البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول .

أو الفضة: وثمر ماله بمعنى نماه، أي استخدام المال وتشغيله بهدف تحقيق ثمرة هذا الاستغلال فيكثر هذا المال وينمو بمرور الوقت.

كما بالعودة للمفهوم الإسلامي نجد بأنه يقصد بالاستثمار تكثير وتنمية المال بكل الوسائل المشروعة بهدف توظيف الموارد المتاحة في ضوء القواعد الاقتصادية والشرعية، وأكثر ما يستعمل الفقهاء في هذا المجال كلمة التنمية والاستمناء .

الفرع الثاني : المفهوم الاقتصادي للاستثمار

تعريف الاستثمار اقتصاديا لا يختلف على المعنى اللغوي، أو انه العملية الناشطة أي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح[1]، ويرى البعض أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي والحصول عل منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر ، والبعض الآخر يعرفه على انه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة وكذلك تعويض الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة[2]، فقد اختلفوا رجال الاقتصاد حسب المعاجم الاقتصادية بشأن إيراد مفهوم أو تعريف اقتصادي موحد فنذكر منها :

– عرفه برادلي على انه : "الاستثمار هو العملية التي تخص بشكل عام التدخل الفعال لمتعامل آدمى الذي يهدف إلى خلق رأس مال بمعنى آخر منتوج دائم يقدم تأمينات موزعة على مدة زمنية".

– عرف كنيز الاستثمار على انه "الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل ".

[1] محمد عبد العزيز ، عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى دار النفائس لنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 ص 14

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة مؤسسة وراق للنشر و التوزيع عمان ، الأردن الطبعة الأولى 2010 ص 115

ويعرفه الدكتور إبراهيم متولي حسن المغربي الاستثمار على أنه " عملية مقرونة بإضافة أو تطوير أو تحديث لأصل من الأصول بهدف زيادة أو إحلال أو تجديد لطاقة قائمة، وأن هذه العملية تدر دخلا يستخدم لإشباع حاجات حالية أو مستقبلية".

وحسب الدكتور محمد مطر "يقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".

– وقد عرفه الدكتور حسين عمر على أنه : "عملية ناتجة عن تدخل نشاط العامل الذي له هدف خلق رأس المال بمعنى الممتلكات الدائمة التي تسبب في إشباع الرغبات المختلفة"[1].

الفرع الثالث :المفهوم القانوني للاستثمار

حسب نص المادة رقم 2 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم من خلال المادة الثانية منه على انه :

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكل.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية [2] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار على انه عملية اقتصادية يدرسها شخص طبيعي أو اعتباري على أساس قواعد علمية أو عقلانية يتم بموجبها استخدام الأصول المادية أو المالية أو البشرية أو المعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل وتتدفق

[1] حسين عمر ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ص 163

[2] الأمر رقم 01،03 المؤرخ في 20،08،2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 أوت 2001 ، المعدل و المتمم بالأمر رقم 06،08 المؤرخ في 15،07،2006 ، الجريدة الرسمية العدد رقم 47 ، الصادرة في 2006 ، ص 05

باستمرار عادة ضمان قيمة تزيد عن القيمة الفعلية للأصل الرئيسي ماليا وفي ظل ظروف آمنة موثوقة قدر الإمكان دون استبعاد هامش مخاطر مقبولة .

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار

أخذ الاستثمار أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، وله آثار ايجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل، زيادة الطاقة الإنتاجية، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية، وأن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة

كما يعد الاستثمار من أهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لأنه يعمل على زيادة طاقة البلد الإنتاجية من خلال إنتاجه للسلع الإنتاجية الجديدة وتطويرها بحيث تكون أكثر كفاءة إنتاجية بمرور الزمن .

للاستثمار دور كبير وأهمية في النشاط الاقتصادي ويرجع إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ونظرا لمدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع تظهر الأشياء التي تجعل منه ظاهرة هامة فيما يلي :

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار وحماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة.

- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المحققة في الإستثمار.

- زيادة الدخل الوطني للبلاد مع خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني والدخل القومي[1] .

- يساهم الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.

- مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر... الخ وهذا ما يدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع.

- مساهمة الإستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، ويرتبط هذا بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية (تقديم السلع والخدمات الأساسية الكمالية)، وتنهي التبعية لمجتمع آخر كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها وفق مقتضيات المصلحة العامة.

- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية الازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي[1] .

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة)2014،1980 ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص 16

المطلب الثالث : أنواع الاستثمار

تتخذ الاستثمارات عدة أنواع كل ذلك بسبب الحاجة والتكوين، ورأس المال الذي يحتوي على عناصر مختلفة، بما في ذلك رأس المال المالي، المادي والبشري بحيث يأخذ أنواع كثيرة ومتنوعة ومختلفة نميزها فيما يلي :

1- من حيث طبيعة الاستثمار:وتنقسم إلى نوعين هما :

1-1-الاستثمار الحقيقي :وهو الذي يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي ويأخذ شكل سلع رأسمالية (مباني، تجهيزات) يشار إليها إلى أنها تمثل تخصيص الدخل للاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري وبالاشتراك مع عنصر البشري تصبح أدوات لتوليد وخلق الدخل المستقبلي.

1-2-الاستثمار المالي :وهو القيمة النقدية للاستثمار معبرا عنه بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية

2- أنواع الاستثمار وفقا لآجالها: في هذه الحالة يمكن التمييز بين ثلاث أنواع نلخصها فيما يلي :

2-1-استثمارات قصيرة الأجل :يتمثل في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والمقبوضات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي، أو الاستثمار المتداول لا تتجاوز السنة ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في التغير في المخزون سواء كان في صورة مواد أولية أو منتجات وسيطية أو نهائية وهذا النوع من الاستثمار ضروري لاستمرار العملية الإنتاجية.

2-2-استثمارات متوسطة الأجل :تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق حيث قد تصل إلى خمس سنوات [2].

---

1 برابح فاطمة ،سياسة تدعيم الاستثمار في الجزائر و إشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييميه للبرامج التنموية 2001_2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور تخصص علوم مالية قسم علوم تجارية كلية علوم إقتصادية و تجارية وعلوم تسيير جامعة إبن خلدون تيارت الجزائر 2017_2018 ص 11

[2] برابح فاطمة،،سياسة تدعيم الاستثمار في الجزائر و إشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييميه للبرامج التنموية 2001_2014) ، مرجع سبق ذكره ص 14

2-3-إستثمارات طويلة الأجل :تأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي مشروعات النقل بأنواعها وتكون مدتها من خمس سنوات حتى خمسة عشر سنة أو أكثر والغرض منها تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا [1] .

3- **من حيث النشاط الاقتصادي للمستثمرين :**وينقسم هذا النوع بدوره إلى 6 أنواع وهي :

3-1-الإستثمارات في المؤسسات التجارية : أي الاستثمار في المؤسسات التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات، وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة .

3-2-الاستثمارات في المؤسسات الزراعية: وهي استثمارات تختص بالمجال الزراعي وتنال تحفيز كبير ودعم من طرف الدولة لأنه يدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد ويخصص له مجال كبير للتمويل كما أن أهدافه لا تقتصر على الربحية بقدر ما يهدف على المصلحة العامة .

كمشاريع الدعم الفلاحي والاستثمارات في القطاع الزراعي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا لاعتمادها على العوامل الطبيعية .

3-3-الاستثمارات في المؤسسات الصناعية:أي المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو للاستعمال وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية وتتميز هذه الاستثمارات بتوفر رؤوس أموال ضخمة وكفاءات تشغيلية ماهرة ومتخصصة وموقع ممتاز في السوق وهي لا تقوم إلا بدراسات إستراتيجية طويلة الأمد .

3-4-استثمارات المؤسسة الخدمية: هو استثمار يتخصص في مجال الخدمات يهتم بالمصالح الاجتماعية للأفراد و يضفي نوع من الخدمات للقطاعات التي تعاني العجز في الخدمات الاجتماعية

كالصحة عن طريق بناء العيادات والتنقل عن طريق الخدمات مؤسسات النقل مثل ما هو الحال في الجزائر كشركة جيزي وموبليس هذه المؤسسات ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المؤسسات الأخرى في القطاعات المختلفة وإستمراريتها.

3-5- استثمارات المهن الحرة: كالحلاقين والتجاريين والحدادين... الخ .

3-6- الاستثمارات العقارية: تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها وبيعها .

4 من حيث الحجم: وتنقسم بدورها إلى نوعين هما :

4-1- استثمارات صغيرة: تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها وكذلك صغر المؤسسات التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ورأس مالها ونتائج أعمالها .

4-2- استثمارات كبيرة: تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة وتقوم مؤسسات كبيرة في حجمها وانتشارها و رأسمالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها .

5من حيث شكل الملكية : وينقسم إلى ثلاث أنواع هما :

5-1- استثمار عام :تقوم به الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار وقد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع العمومي وتتسم عوائد هذا النوع من الاستثمار بالتدني وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى .

5-2- استثمار خاص : يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه وأكثر ما يميز لهذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح كما يتسم بالمرونة في الإرادة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات، وإذا كنا في نظام اقتصادي حر يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الاقتصادي وان تترك الفرصة للقطاع الخاص لممارسة نشاطاته المختلفة في حدود القانون العام الذي يحكم الاستثمار، ويقتصر دور الحكومة في هذا النظام

على ضبط الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية وذلك مثل تدخل الحكومة من خلال قوانين المالية السنوية وإجراء تغييرات عليها بما يساعد المؤسسة على زيادة طاقتها الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتقديم مساعدات لها أن اقتضت الضرورة وكذلك ضبط السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود ومراقبة الكتلة النقدية وتحسين وسائل الدفع وسياسة القروض ومعدلات الفائدة للإقراض والاقتراض[1] .

5-3-الاستثمار المشترك: يجمع مابين الاستثمار العام والخاص حيث يقوم الأفراد بشراء حصص في المؤسسات الحكومية سواء كانت إنتاجية أو خدماتية، وفي الكثير من المؤسسات ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة غير أن هذا النمط من الإدارة اخذ يتراجع في ظل الخوصصة والشراكة الإستراتيجية مع المستثمر الخاص .

6-من حيث الجنسية : ينقسم إلى نوعين هما :

6-1- استثمار محلي (وطني) : تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية سواء كانو أفراد أو مؤسسات ولهذه الاستثمارات الأولوية غلى الاستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول، حيث تحصل في بعض الأحيان على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي [2].

6-2- الاستثمار الأجنبي : هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت مصدر من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ودول أوروبا الشرقية، فقد تميز عند وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية [3].

---

[1] برابح فاطمة ، ،سياسة تدعيم الاستثمار في الجزائر و إشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييميه للبرامج التنموية 2001_2014) ، مرجع سبق ذكره ص 16

[2] برابح فاطمة ،،سياسة تدعيم الاستثمار في الجزائر و إشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييميه للبرامج التنموية 2001_2014) ، مرجع سبق ذكره، ص 17

[3] ماجد أحمد عطاالله ،إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان الطبعة الأولى 2011 ، ص 65.

7- من حيث الهدف أو الغرض : تنقسم إلى ثلاث أنواع :

7-1-إستثمارات إحلالية: وفيها نوعين، الأول يهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة والتي انتهى عمرها الإنتاجي بالاستهلاك وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية بل المحافظة على الطاقة القائمة، أما الثاني فيهدف إلى إحلال أصول قائمة مازالت صالحة للاستخدام إلا أنها تعتبر متقادمة فنيا وهذا النوع من الاستثمار هو الأكثر شيوعا ويرمي أساسا إلى تخفيض تكلفة الإنتاج أو تحسين الأداء ويطلق عليه أيضا استثمارات بغرض التطوير ،

7-2- إستثمارات توسعية : الغرض منها هو تمكين المؤسسة من مواجهة زيادة الطلب في المستقبل وهذا يتم أما بزيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية، وأما بإضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة وهذا النوع من الاستثمار يكون الغرض منه زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .

7-3- إستثمارات إستراتيجية : وهذا النوع يصعب تقدير عائده المتوقع كميا على عكس الأنواع السابقة وذلك لارتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها ويندرج تحت هذه الاستثمارات ما ترى المؤسسة أنها ضرورية لبقائها واستمرارها كالإنفاق على البحوث والدراسات المختلفة، أيضا إذا تناول الإنفاق الاستثماري بناء وحدات سكنية للعاملين فرغم أن مثل هذه الاستثمارات لها أثار غير مباشرة على الإيرادات والمصروفات إلا انه يصعب تقدير المكاسب الناجمة عنها تقديرا كميا دقيقا .

8- من حيث إمكانية قياس العائد : تتكون من قسمين هما :

8-1- الاستثمارات الملموسة : وهي الاستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مباشرة مثل الإستمارات في المشروعات الزراعية والصناعية أو مشروعات النقل والتشييد .

8-2- الاستثمارات غير الملموسة : وهي الاستثمارات التي يمكن قياس عائدها النقدي مباشرة ولكنها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمارات في مشروعات الصحة والتعليم والبيئة ـ الخ [1] .

[1] برابح فاطمة، سياسة تدعيم الاستثمار في الجزائر و إشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييميه للبرامج التنموية 2001_2014)، المرجع السابق ص 18

المبحث الثاني : أهمية التمويل بالنسبة للاستثمار

أصبح التمويل اليوم عنصرا أساسيا في جداول أعمال الأفراد والمؤسسات والأسر والدول ولان عمليات التمويل والاستثمار ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع أنماط الحياة الاقتصادية والمالية وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من جهة، وتأثيرهم على جميع الأنشطة من جهة أخرى، وكذلك التمويل مشكلة أساسية للعديد من الأفراد والشركات والدول الساعية إلى حل مشاكل عدم كفاية المدخرات والوفاء بالالتزامات .

المطلب الأول : تعريف التمويل

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول : المفهوم اللغوي للتمويل

لفظ "التمويل" يرجع أصله إلى مصدر الفعل مول، يقال مول يمول تمويل، والتمويل يطلق على تملك المال بصفة عامة أو الكثير منه، كما يطلق أيضا على إعطاء المال للغير فقد جاء هذا المعنى في كتب اللغة ومن ذلك قولهم "تمول فلان مال أي اتخذ مالا وموله غيره "، وقيل التمويل من تمول بمعنى اتخاذ الشيء للتقنية، وقد جاء في لسان العرب تمول مال أي اتخذه قنية ومال الرجل يمول مالا ومؤولا، إذا صار ذا مال أو كثر ماله فهو مال، وفي الحديث "قال النبي صلى الله عليه وسلم خذه فتمويله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه وإلا فلا تتبعه نفسك" [1] أي اجعله لك مالا، ومُلْتُه أي أعطيته المال، وموله أي قدم له ما يحتاج من مال والممول هو من ينفق على عمل ما [2].

[1] جزء من حديث رواه البخاري و غيره عن الزهري قال:حدثني سالم بن عبد الله : عن عبد الله بن عمر (7164)

[2] محمد ندا محمد لبدة ، الاستثمار التمويلي و دوره في تنمية الاقتصاد العالمي و الحد من حدوث الازمات المالية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2015 ، ص 27

الفرع الثاني : التعريف الاقتصادي للتمويل

لقد حظي التمويل بعدة تعاريف وفيما يلي سنتطرق إليها :

يعرف التمويل بأنه إمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية :

- تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه

- البحث عن مصادر التمويل

- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان

- وطالب التمويل بهذا المفهوم ليس فقط الشركات بأنواعها بل وأيضا الأفراد والأسر والدول، وكل شخص منا مسؤول عن التمويل سواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تدبير شؤون البيت انه يواجه بصورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلة من المتحصلات من جهة والتدفقات النقدية الخارجة نتيجة المدفوعات من جهة أخرى ومسؤولية الممول هي محاولة التأكد من حسن تدبير المتحصلات والمدفوعات بحيث يتيسر المال دائما للوفاء بالمدفوعات اللازمة كلما ظهرت[1] .

و يعرف أيضا بأنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية، كما يمكن تعريف التمويل بأنه تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من المصادر التمويل المقترضة، الأموال المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة[2] .

[1] طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار الصفاء النشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى 2010، ، ص 21

[2] بركان نجاة ،التنمية الاقتصادية و مشاكل التمويل في الجزائر ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ، جامعة ابن خلدون ،تيارت ، 2010،2011 ، ص 15

و هو تلك الناحية الإدارية أو مجموعة الوظائف الإدارية في الشركة التي تتعلق بإدارة حركة النقود حتى تتوفر للشركة وسائل تحقيق أهدافها بوجه مقبول بقدر الإمكان وتستطيع في نفس الوقت مواجهة التزاماتها المالية عندما تحين مواعيدها، وهو كيفية الحصول على الأموال اللازمة لمشروع استثماري بأفضل الطرق أي أن التمويل يكمن في كيفية الحصول على الموارد وطرق توظيفها، والغاية من دراسة التمويل هو البحث عن الموارد المالية لتمويل النشاط الاقتصادي للمؤسسة ويقصد تمويل المؤسسة بصفة عامة منحها مختلف الموارد المالية الدائمة والمؤقتة واللازمة لمواصلة نشاطها الذي أسست من اجله سواء من ناحية المشاريع الاستثمارية والاستغلالية وتتبع المؤسسة طرق مختلفة للحصول على الموارد المالية سواء من حيث اعتمادها على قدراتها الخاصة وتمويل نفسها بنفسها أو التمويل عن طريق البنوك الذي يفترض فيه شروط معينة للاقتراض أو عن طريق الآليات المستخدمة كالتمويل بالأسهم والسندات[1].

المطلب الثاني: مصادر التمويل

وسوف نتطرق في هذا المطلب على مصادر التمويل والتي تنقسم إلى فرعين :

الفرع الأول: مصادر الداخلية

يعتبر التمويل الداخلي ذو أهمية كبيرة في النشاط المالي للمؤسسة بحيث يتم الاعتماد عليه في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة وهو بدوره ينقسم إلى:

أولا: مفهوم التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي ويلعب دورًا مهمًا في تطوير الأعمال حيث يضمن توفير الاحتياجات المالية للأعمال دون اللجوء إلى موارد خارجية لتلبية تلك الاحتياجات.

[1] عباس سامية ،التمويل الذاتي في المؤسسات المصغرة حالة البنك الوطني الجزائري الريفية تيارت ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ،جامعة ابن خلدون تيارت ،2012،2011 ، ص 34

يعرف التمويل الذاتي بالفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة للاستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما، حيث يمثل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل استثماراتها.[1]

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.[2]

التمويل الذاتي هو ذلك الجزء المتاح من قدرة التمويل الذاتي ويعني أن:[3]

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي CAF– الأرباح الموزعة

ومن هنا يستوجب علينا التطرق إلى تعريف وطرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

1.قدرة التمويل الذاتي: هي تقييم الفائض الكامن لمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون السنة المالية، وذلك عن طريق الأخذ بالاعتبار كل من التدفقات النقدية المقبوضة والتدفقات النقدية المدفوعة باحتساب كل من الأعباء الاستثنائية باستثناء نتائج التنازل عن الاستثمارات.

قدرة التمويل الذاتي = المدخلات النقدية المقبوضة ماعدا نتائج التنازل عن الاستثمارات – المخرجات النقدية المدفوعة

ومن أجل الحصول على قدرة التمويل الذاتي هناك طريقتين أساسيتين وهما كالآتي:

-**طريقة1: الطريقة التنازلية:** يتم إيجاد قدرة التمويل الذاتي وفق الطريقة التنازلية التي تعتمد على الفائض الخام للاستغلال EBE، الناتج عن نشاط مؤسسة إقتصادية ما خلال سنة محاسبية، حيث

[1] خميسي شيحة ،**التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،طبعة 2010، ص91.

[2] مبارك لسلوس ،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004، ص36

[3] محمد شعبان، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية** ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ،الجزائر ،2009،2010،ص 3،4،5

يعتبر الفائض الخام للاستغلال رصيدا للعمليات الاستغلالية وعليه لإيجاد قدرة التمويل الذاتي ما علينا إلا إضافة المدخلات النقدية المقبوضة وطرح المخرجات النقدية المدفوعة، دون إدخال العناصر المتعلقة بالفائض الخام للاستغلال، لأنه قد تم احتسابها وتتمثل في رصيد العمليات الاستغلالية.

الجدول(1-1) حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من إجمالي فائض الاستغلال

البيان	المبالغ +	المبالغ –
الفائض الخام للاستغلال EBE	**ربح**	**خسارة**
المنتوجات العملياتية الأخري ماعدا ح/752	+	
الأعباء العملياتية الأخرى ماعدا ح/652		-
المنتوجات المالية ماعدا ح/767	+	
الأعباء المالية ماعدا ح/667		-
الضرائب على الأرباح		-
قدرة التمويل الذاتي		

المصدر: محمد كوشي ،**التسيير المحاسبي والمالي**، دار المعاصرة لنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص 290.

تتميز هذه الطريقة التنازلية بكونها مبسطة ومفسرة لمختلف مكونات قدرة التمويل الذاتي إلا أنه يعاب عليها صعوبة حسابها، وذلك راجع لكثرة العناصر المتدخلة في إيجاد قدرة التمويل الذاتي وفقا لهذه الطريقة.

-**الطريقة2: الطريقة التصاعدية:** يستخدم الكثير من المحللين الماليين طريقة حساب القدرة الذاتية للتمويل CAF انطلاقا من النتيجة الصافية المعروفة بالطريقة التصاعدية، وذلك عن طريق إدخال بعض التعديلات المتعلقة بإضافة بعض الأعباء المحسوبة وغير المدفوعة، مثل الإهتلاكات والمؤونات والاحتياطية وبإبعاد النتائج المحسوبة والغير مقبوضة وكذلك إقصاء نتيجة التنازل عن أصول، وهذا من أجل تجنب إدخال أثر العمليات الاستثنائية على رأس المال لحساب قدرة التمويل الذاتي.

الجدول(1-2) حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية

البيان	المبالغ +	المبالغ –
النتيجة الصافية لسنة المالية	ربح	خسارة
فارق التقييم عن أصول مالية –نواقص قيمة- ح/665	+	
الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية ح/667	+	
فارق التقييم عن أصول مالية –فوائض القيمة- ح/765		-
الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية ح/767		-
إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات/78		-
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ح/68	+	
نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية ح/652	+	
فوائض القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية ح/752		-
قدرة التمويل الذاتي		

المصدر: محمد كوشي،**التسيير المحاسبي والمالي**، مرجع سابق، ص 290

تعتبر هذه الطريقة أكثر سهولة من الطريقة التنازلية وتسمح لمستخدميها بالحصول على النتيجة في أقصر وقت إلا أنه يعاب عليها عدم التفصيل في مكونات قدرة التمويل الذاتي CAF .

يتشكل التمويل الذاتي بواسطة عدة عناصر أساسية تتضح من خلال المراحل التي سوف نستعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): مراحل تشكل التمويل الذاتي

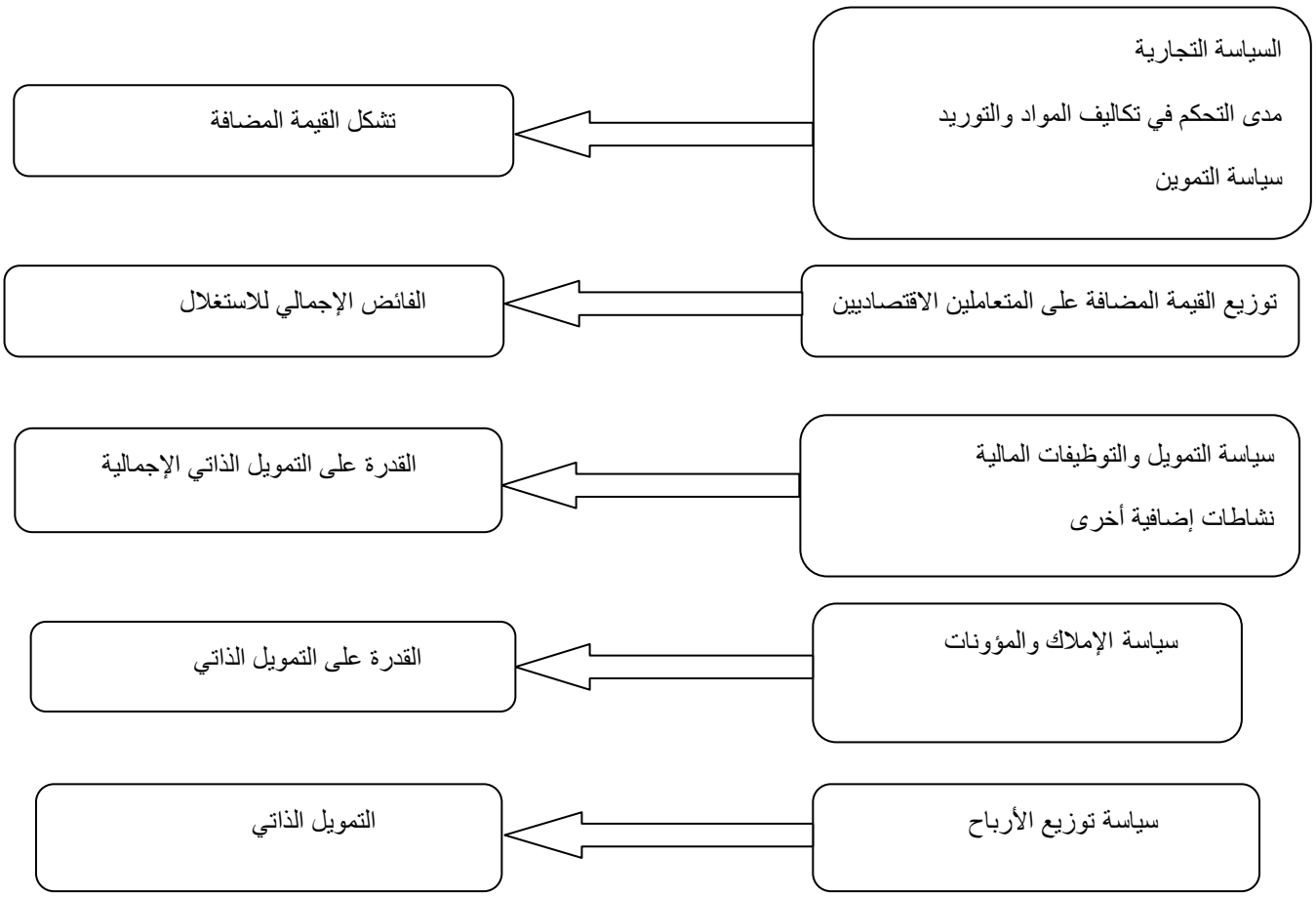

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية دروس وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 242

ثانيا: مكونات التمويل الذاتي

تتمثل مكونات التمويل الذاتي في:

1: الأرباح المحتجزة تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها، هنالك العديد من التعاريف للأرباح المحتجزة منها:[1]

[1] بو لفراخ صابر، شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط، مذكرة مقدمة إستكمال لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل،، 2020، ص13.

- الأرباح المحتجزة هي الجزء المتبقي من الفائض بعد توزيع جزء من الأرباح على المساهمين في المؤسسة، وما يسبق من هذا التوزيع من تجنيب للاحتياطات.
- الأرباح المحتجزة تمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك المؤسسة أو لم يتم تجنيبه كاحتياطات لها.

هو جزء معين من الأرباح تحتفظ به المؤسسة بعد تحديد النسبة التي ستوزعها على المساهمين، وكلما زادت الأرباح المحتجزة قل احتمال لجوء المؤسسة إلى الاعتماد على الاقتراض وفي نفس الوقت كلما زادت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين انعكس ذّلك إيجابا على السعر السوقي لأسهمها.

2: الإهتلاك

تعريف الإهتلاك: توجد العديد من التعاريف من بينها:

هو تخصيص لكلفة الأصول الثابتة على المصروف خلال العمر الإنتاجي لها بأسلوب منطقي ومنظم، يقدم تخصيص لكلفة الأصل مقابل ملائمة المصروف مع الإيرادات وفقا لمبدأ المقابلة.

الإهتلاك هو مرتبط باستهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، ومن المسلم أننا نسجله كعبء، كما أن إثبات الإهتلاك سنويا هو عملية إجبارية وذلك من أجل إعطاء طابع المصداقية للقوائم المالية.[1]

الطرق المتبعة لحساب الإهتلاك: هنالك ثلاث طرق لحساب الإهتلاك هي:

طريقة الإهتلاك الثابت: تعتبر أبسط الطرق وأكثرها شيوعا ويفضل استعمال هذه الطريقة عندما يكون بالإمكان افتراض تساوي استفادة الفترات المالية من خدمات الأصل المستهلك، ويحسب وفقا للعلاقة التالية:[2]

[1] بلخير بكاري ،**دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي scf**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص68.

[2] بو لفراخ صابر، شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط، المرجع السابق، ص 15.

قسط الإهتلاك الثابت= (تكلفة الأصل– الخردة / مجموع الإهتلاكات)

طريقة الإهتلاك المتناقص: تقوم هذه الطريقة على أساس توزيع تكلفة الأصل، بحيث تحمل السنوات الأولى بقسط أكبر من السنوات التالية، نظرا لأن الأصول الثابتة تكون أكثر إنتاجية في السنوات الأولى من استخدامها، وتتميز هذه الطريقة بسهولة استخدامها وتطبيقها، كما يعاب على هذه الطريقة أن الأصل قد يهتلك بالكامل ومع ذلك تظل له قيمة دفترية بالدفاتر المالية للمؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية:

قسط الإهتلاك المتناقص = (تكلفة الأصل – مجموع الإهتلاك) × معدل الإهتلاك

طريقة الإهتلاك المتزايد: هي الطريقة التي بموجبها يتم اختيار وحساب الأقساط الأقل قيمة في السنوات الأولى والأقساط الأكبر في السنوات الأخيرة، وتلجأ المؤسسات إلى هذه الطريقة لغرض توفير أكبر كمية من الأموال عند اقتراب فترة استبدالها للأصول الثابتة القديمة بأخرى جديدة.

3: المؤونات

المؤسسات ملزمة بتكوين مؤونات وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية، بغض النظر إذا كانت نتيجة الدورة ربح أو خسارة، طبقا لمبدأ الحيطة الحذر.

1.تعريف المؤونة: توجد عدة تعاريف للمؤونة منها:

المؤونة هي النقص المحاسبي الملاحظ في أحد عناصر الأصول الناتج عن أسباب آثارها غير قابلة لنفي ،فهي الانخفاض في قيمة أحد عناصر الأصول وهي مؤونة تدهور القيمة، أو الارتفاع في قيمة أحد عناصر الخصوم وتسمي في هذه الحالة مؤونة الأعباء والخسائر.

"المؤونة انخفاض غير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة تفادي الانخفاض ."

2.أنواع المؤونات: يقسم النظام المحاسبي المالي الجديد المؤونات كالتالي:[1]

- مؤونة تدني قيم الأصول الثابتة؛
- مؤونة تدني قيم المخزون؛
- مؤونة تدني قيم الزبائن؛
- مؤونة تدني قيم السندات.

الجدول (1-3): يمثل مساهمة المؤونة في التمويل الذاتي

حالات المؤونة	المؤونة تساوي التكلفة	المؤونة أكبر من التكلفة	المؤونة أقل من التكلفة	المؤونة غير المبررة
التمويل الذاتي	تدعيم التمويل الذاتي بمقدار المؤونة المشكلة.	-تخفيض التمويل الذاتي بمقدار المؤونة الزائدة. -تدعيم التمويل الذاتي بمقدار المؤونة المتبقية.	تدعيم التمويل الذاتي بمقدار المؤونة بعد الرفع من مبلغها.	إلغاء مبلغ المؤونة وعدم استفادة المؤسسة من تدعيم التمويل الذاتي.

المصدر: محمد بوشوشة ،**تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص126

4 : الاحتياطات

1.تعريف الاحتياطات:[2]

هي كل مبلغ يحتجز من الأرباح الصافية لغير الأغراض التي يكون من أجلها المخصص وذلك لمقابلة أغراض أو تحقيق أهداف معينة كدعم المركز المالي للمشروع أو تمويل سداد الالتزامات كما تعتبر

[1] عتو الشارف ،**تسوية أعمال الجرد حسب النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر ،2017، 2018، ص 60.

[2] صلاح ربيعة، **محاضرات في مقياس المحاسبة العامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، 2017 ، ص 46.

الاحتياطات بمثابة الأرباح التي أبقاها المساهمون تحت تصرف المؤسسة إلى أن يتخذ مجلس الإدارة قرار التصرف فيها.

2.خصائص الاحتياطات: للاحتياطات عدة خصائص منها:

- الاحتياطات تكون لدعم المركز المالي؛
- الاحتياطات تعد توزيعا لربح وليس عبئا عليه؛
- الاحتياطات حق من حقوق المساهمين لأنها اقتطعت من أرباحهم؛
- الاحتياطات تشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الذاتي في المؤسسة؛
- الاحتياطات يجري اقتطاع بعضها سنويا، وبالتالي فإن مبالغها تتزايد من عام لآخر؛
- الاحتياطات ليست مبالغ مجمدة بل يمكن استثمارها لتمويل عملية التوسع؛
- الفرع الثاني لا يكون مصدرها الأرباح التجارية للمؤسسة، وإنما قد يكون مصدرها الأرباح العرضية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، ففي افتراض استقلال المؤسسة فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة التي تتطلب وقتا، على عكس ماتطلبه استخدام التمويل الداخلي المتولد من العمليات الجارية.

وبصفة عامة لايكفي التمويل الداخلي لتغطية متطلبات المالية للمؤسسة مما يؤدي بها إلى البحث في مصادر خارجية لتغطية هذه المتطلبات.[1]

[1] بو لفراخ صابر، شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط ، المرجع السابق، ص 17.

أولا: التمويل القصير الأجل

يستعمل التمويل القصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الاستثمار في الموجودات المتداولة، وذلك لتناسب طبيعة هذه الموجودات من حيث سرعة تحويلها إلى نقد وطبيعة القروض القصيرة الأجل التي يفترض أن يتم تسديدها خلال فترة قصيرة تتناسب مع طولها في معظم الأحيان وطول الدورة التجارية للمؤسسة، إلا أن استمرار الدورات التجارية للمؤسسة وتداخلها يجعل من عملية التمويل هذه عملية مستمرة ومتتابعة تظل طالما بقيت المؤسسة مستمرة في عملها.

أولا: الائتمان التجاري : هو عبارة عن التسهيلات بالدفع التي يمنحها المورد للتاجر (لمؤسسة) عند قيام الأخير بشراء بضاعة لإعادة بيعها أو شراء مواد خام لتصنيعها وبيعها، ويجب الإشارة هنا إلى أن البيع بالتقسيط لا يندرج ضمن الائتمان التجاري لأن الهدف من الشراء بالتقسيط هو لغاية الاستهلاك وليس بهدف إعادة البيع، كما أن بيع الأصول الثابتة بكمبيالات يندرج تحت الائتمان التجاري[1].

1.الائتمان المصرفي

تعريف الائتمان المصرفي: يعرف الائتمان المصرفي على أنه:

هو تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال، أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، حيث يقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع

[1] بو لفراخ صابر، **شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط ، ص 16.

التزاماته مقابل فائدة يحصل عليها البنك. ويقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليه المؤسسة من البنوك، هذا وقد يأخذ الائتمان المصرفي صورتين:[1]

- **الصورة الأولى:** مبلغ إجمالي تحصل عليه المؤسسة مرة واحدة، على أن تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان والفوائد في التواريخ المتفق عليها.

- **الصورة الثانية:** مبلغ إجمالي يمثل حدا أقصى لما يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من قروض خلال الفترة المتفق عليها، وهو ما يطلق عليه بالسقف الائتماني، في ظل اتفاق السقف الائتماني يكون للمؤسسة الحق في الحصول على المبلغ المتفق عليه دفعة واحدة أو على دفعات متعددة وذلك حتى تصل إلي الحد الأقصى المتفق عليه، وعندئذ لا يمكنها الحصول على أي قروض إضافية.

2.الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية أحد مصادر التمويل القصير الأجل ومتاحة للمؤسسة كبيرة الحجم بصفة خاصة ،وتعتبر الأوراق التجارية أحد أنواع القروض بدون ضمان حيث يتم بيعها في الأسواق المالية وذلك للحصول على التمويل اللازم، وتعتبر الأوراق التجارية في الكثير من الأحيان بديلا عن القروض البنكية أو مكملة للعملية التمويلية، وهذا يتوقف على حجم وطبيعة المؤسسة.

تقوم مؤسسات التمويل والمؤسسات التابعة ولمؤسسات الصناعية الكبرى بإصدار الأوراق التجارية وتقوم هذه المؤسسات ببيع الأوراق التجارية إما عن طريق السماسرة مقابل عمولة أو عن طريق تسويقها للمستثمرين مباشرة، ويعتبر 270 يوم هو الحد الأقصى لاستحقاق الأوراق التجارية، ويتم تصنيف الأوراق التجارية حسب جودتها، وذلك من أجل إعطاء مؤشر لدرجة الخطر التي تحملها الورقة التجارية من جهة، ومن جهة أخرى يتم التصنيف حسب الجودة من أجل التأثير على تكلفتها، بحيث كلما زادت جودة الورقة التجارية كلما انخفضت تكلفتها.

[1] منير إبراهيم هندي ،**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، الجزء الثاني، منشأة المعارف للتوزيع، مصر ،1998، ص8_9.

ثانيا: مصادر التمويل متوسطة الأجل

هي ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات وتنقسم إلى القروض المباشرة والاستئجار.

1. القروض المباشرة متوسطة الأجل

تمثل القروض متوسطة الآجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفوائد المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق المبرم بين المؤسسة والمقرض فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة تتراوح فترة الاقتراض بين 3 إلى 15 سنة، وتحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين وبعض الهيئات العامة.

ولهذا النوع عدة مميزات أهمها:[1]

- السرعة: نظرا لأن عملية التمويل تنتج من مفاوضات مباشرة بين المقرض والمقترض؛
- المرونة: في حالة حدوث أي تغير في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة يمكن الاتفاق بين الطرفين على تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في الأنواع الأخرى.

2.الاستئجار

✓ "تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، هو وسيلة

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفي ،**الإدارة المالية)التحليل المالي لمشروعات الأعمال(** ، دار الفتح لتجليد الفني، مصر، 2008، ص.235 ،234

مبتكرة تمكن المؤسسة من الحصول على تمويل متوسط الأجل، وهو عبارة عن عقد يسمح للمؤسسة باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر الذي يحتفظ بملكية الأصل.

أشكال الاستئجار المالي: هناك 3 أشكال يمكن توضيحها كما يلي: [1]

- **البيع ثم الاستئجار**: في ظل هذا النوع من الاستئجار المالي تقوم المؤسسة ببيع أحد الأصول المملوكة لها لطرف آخر وفي نفس الوقت يتم الاتفاق على استئجاره لفترة زمنية معينة وبشروط محددة.
- **الاستئجار المباشر**: تقوم المؤسسة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه من المؤسسة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالمؤسسات المتخصصة في عملية تأجير الأصول وذلك بأقساط ميسرة.
- **الرفع الإستئجاري**: يستخدم هذا الأسلوب في الأصول ذات القيمة الرأسمالية، وهو لا يختلف عن الأنواع الأخرى للاستئجار من وجهة نظر المستأجر، ولكن من وجهة نظر المؤجر يختلف لأنه يقوم بتمويل عملية شراء الأصل الذي سوف يتم تأجيره للغير من مصدرين هما الأموال الخاصة والقروض المصرفية طويلة الأجل المرهونة بضمان الأصل محل الاتفاق.

ثالثا: مصادر التمويل الطويل الأجل

يعتبر التمويل الطويل الأجل الذي يوفر للمشروعات من أجل تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، ويعتبر هذا النوع من التمويل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة، حيث أن هذا الالتزام يضيف عبء آخر على المدير المالي للمشروع يتمثل بضرورة معرفة ما يسمى بالأسواق المالية، لأنه يلجأ إليها في محاولته الحصول على الأموال الطويلة الأجل[2]، وتنقسم مصادر التمويل الطويل الأجل إلى:

---

[1] صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية(دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2011، ص 207.

[2] عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية (المدخل الكمي)**،دار الزهرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص282.

1. الأسهم العادية : الأسهم العادية تمثل من وجهة نظر المؤسسة القائمة أو الجديدة وسيلة تمويل رئيسية، وذلك لكون هذا النوع من الأسهم لا يحمل المؤسسة أية أعباء أو تكلفة مالية ثابتة للغير كما هو عليه الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى.

مفهوم الأسهم العادية: هناك عدة تعاريف للأسهم العادية من بينها:

هي مقدار الاشتراك في رأس مال المؤسسة، ويعني المقدار المملوك من رأس مال المؤسسة، هذا الأخير يقسم إلى أجزاء متساوية يسمى كل جزء بالسهم وتعرف أيضا بالأوراق مرقمة ليس لها تاريخ استحقاق وتحمل قيمة تعرف بالقيمة الاسمية، وهي عبارة عن أداة لتمويل الرأسمالي تستخدمها مؤسسات الأعمال.[1]

السهم العادي يضمن لحامله عدة حقوق، وغالبا ما تقسم هذه الحقوق إلي مجموعتين رئيسيتين هما:

- ✓ **المجموعة الحقوق الجماعية:** وهي مجموعة الحقوق التي تملكها هيئة المساهمين، وذلك مثل حق انتخاب مجلس إدارة المؤسسة ويتم ممارسة هذه الحقوق من خلال مختلف الهيئات العامة (الهيئة العامة التأسيسية ،الهيئة العامة العادية، الهيئة العامة الغير عادية).
- ✓ **مجموعة الحقوق الفردية:** وهي مختلف الحقوق التي تمتلكها هيئة المساهمين، وذلك مثل الحصول على شهادة الملكية، وحق الحضور لاجتماعات الهيئة العامة، وحق التصويت، وحق الحصول على أرباح، وحق نقل الملكية، وحق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بحسب نسبة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة.

2. الأسهم الممتازة

[1] جبار محفوظ، **الأوارق المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2002 ، ص7

يمكن تعريف السهم الممتاز على أنه:

السهم الممتاز هو عبارة عن ورقة مالية تحمل بعض صفات السندات وبعض صفات الأسهم العادية. وهو أداة هجينة تجمع بين صفات السندات وصفات الأسهم العادية، فهو بذلك يمثل التزاما ثابتا كما أنه يمثل حق من حقوق الملكية لأنه يمثل جزء من المشاركة فيرأس المال، اكتسب هذا السهم صفة الممتاز كون له حق الأولوية قبل حملة الأسهم العادية على دخل المؤسسة وأصولها، هو مستند ملكية له قيمة دفترية، واسمية، وقيمة سوقية،بالإضافة إلى أن لديها حق الأولوية في الحصول على حقوقها.[1]

الجدول(1-4): أوجه الاختلاف بين السهم العادي والسهم الممتاز

معيار المقارنة	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
طبيعة الأداة	أداة هجينة تجمع بين الدين والملكية	أداة ملكية
مستوى الدخل	مقسم إلى أرباح ثابت بنسبة من القيمة الاسمية المثبتة بشهادة السهم	يتحدد وفق قرار وسياسة الشركة في توزيع الأرباح على المساهمين
الإستحقاق	قد يكون قابلا للإطفاء أو للإستدعاء أو للتحويل إلى سهم عادي	يكون السهم قائما طالما الشركة قائمة أي ليس له تاريخ استحقاق ولا يمكن تحويل خصائصه
تراكم الأرباح	يمكن أن تتراكم أرباح السهم	لا يمكن أن تتراكم أرباح السهم
المشاركة بالإدارة	لا يحق لحامله المشاركة بالإدارة إلا إذا نص على خلاف ذلك	حق المشاركة والانتخاب والتصويت في مجلس الإدارة

المصدر: خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، عباس خضير الجنابي ،**التمويل الدولي**، مرجع سابق ،ص 204.

[1] الحاج علي حليمة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ،2008،2009 ، ص50.

3. السندات

يمكن تعريف السند كما يلي:

السندات عبارة عن نوع من القروض الطويلة الأجل التي تنقسم إلى عدة أجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سند، وهو أيضا عبارة عن اتفاقية أو عقد قانوني، وهو قابل للتداول كما أنه وعد بتسديد المبلغ الأصلي عند الاستحقاق مع الفائدة المحددة، وتختلف السندات من حيث الدفع والضمان ومن نواحي فنية، ويفرض القانون على الشركات في حالة الإفلاس أو التصفية القيام بتسديد مستحقات حملة السندات قبل حملة الأسهم.[1]

الجدول(1-5): المقارنة بين الأسهم والسندات

معيار المقارنة	السهم	السند
التعريف	جزء من رأسمال المؤسسة وحامله مساهم فيه بقدر رأسماله.	دين على المؤسسة وحامله دائن لها بقيمة السند.
الضمانات	ليس ضروريا رهن الموجودات في حالة إصدار السهم وبالذات في السهم العادي.	أغلبيتها يتطلب رهن بعض العقارات أو الضمانات.
دور حاملها في الشركة	حامله له الحق في الرقابة وإدارة المؤسسة عن طريق الجمعية العامة.	حامله ليس له الحق في الإدارة.
الدخل الذي يوفره لحامله	ربح السهم متغير حسب نشاط المؤسسة وقد تكون هناك خسارة	ربح السند ثابت ولا يتأثر بالخسارة.
الأولوية في التسديد	عند الخسارة وتصفية المؤسسة يكون نصيب حامله الباقي بعد تسديد كافة الديون.	حامله تكون له الأولوية في الحصول على مستحقاته عند وقوع خسارة أو في حالة التصفية.
أجل الاستحقاق	الأسهم ليس لها أجل استحقاق محدد لأنها ترتبط بوجود المؤسسة المصدرة.	السند له أجل معين يتوجب على المؤسسة المصدرة خلاله أن تسدد قيمته لحامله.

المصدر: مونية سلطان، **كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم الاقتصادية في اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2015، ص40

[1] بو لفراخ صابر، **شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية** ، المرجع السابق، ص 21.

رابعا: القروض طويلة الأجل

هي القروض التي تحصل عليها المؤسسة من مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية لفترات طويلة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة، وعادة ما يتم التفاوض المباشر مع مؤسسات التمويل للاتفاق بين المستثمرين وبينها على الشروط الخاصة بعقد القرض، وقد يتم الحصول على القرض من جهة واحدة أو من عدة جهات تشترك في منح نفس القرض.[1]

توجد عدة خصائص للقروض طويلة الأجل نذكر منها:[2]

- إنخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض عن تكلفة التمويل بالأسهم وذلك بسبب الضريبة التي يحققها الاقتراض، وكذلك تعرض المقرضين لمخاطر أقل نسبيا عن تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة؛
- ثبات تكلفة الاقتراض الممثلة في معدل فائدة الاقتراض، حيث لا تتغير مع تغير مستوى
- أرباح المؤسسة المقترضة؛
- عدم أحقية المقرضين في حضور الجمعية العمومية للمؤسسة المقترضة أو في الرقابة على نشاطها أو اختيار مجلس إدارتها إلا في ظروف وحالات حددها القانون سابقا؛

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل والإستثمار

العلاقة بين التمويل والاستثمار هي علاقة وثيقة ومتبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر. يمكن تعريف التمويل على أنه العملية التي تتيح توفير الأموال لتمويل الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار. بينما يمكن تعريف الاستثمار على أنه عملية توظيف الأموال في أنشطة معينة، مثل شراء أسهم أو تأسيس شركة جديدة، وذلك بهدف تحقيق أرباح.

[1] محمد الصيرفي، **تعلم كيف تحدد هيكلك المالي و قراءة قوائمك المالية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص16.

[2] محمد الصيرفي، **تعلم كيف تحدد هيكلك المالي و قراءة قوائمك المالية** ، مرجع نفسه، ص 17،18.

يمكن للشركات والأفراد الحصول على التمويل من خلال العديد من المصادر، بما في ذلك البنوك والمستثمرين وشركات الأوراق المالية والحكومات. وعندما تتلقى الشركات التمويل، يمكنها استخدام هذه الأموال للاستثمار في مجالات مختلفة، مثل توسيع الأعمال أو تحسين البنية التحتية أو إطلاق منتجات جديدة.

بشكل عام، يمكن القول إن التمويل يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الاستثمار. فبدون التمويل، لن يكون هناك استثمار، حيث يعتمد الكثير من الاستثمارات على التمويل لتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الجديدة أو التوسع في الأعمال الحالية. بالمثل، يعتبر الاستثمار بمثابة مصدر جذب للتمويل، حيث يمكن للاستثمار الناجح أن يجذب المستثمرين والمصارف للمساهمة في التمويل.

خلاصة:

الاستثمار مفاهيم متعددة ومختلفة، فهو ذلك النشاط الإنساني الهادف إلى مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال، وهو ك اكتسال للأوموال من أجل الحصول على منتوج أو إستهلاكه، والاستثمار مجالات وأوات وضوابط تحكمه وتختلف هذه الأخيرة باختلاف الأنظمة الاقتصادية كلها وتشترك في هدف واحد وهو تالتنمية الشاملة ومواكبة العصر.

يعبر التمويل عن كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية لجعلها تحت تصرف المؤسسة في وقت تحتاج إليها وتوزيعها الإستخدامات المختلفة.

كما يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها.

الفصل الثاني

دراسة حالة تمويل قرض ANSEJ مدعم من طرف البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

قررنا أن نختتم هذه الدراسة ببحث تطبيقي في مؤسسة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت والجانب الأهم في هذه الدراسة يتمثل في التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض و قرار البنك فيما يخص ذلك ولقد خصصنا هذا الفصل دراسة حالة مشروع إستثماري حيث تناولنا فيه مبحثين :

المبحث 01: التعريف بالبنك الوطني الجزائري و خدماته.

المبحث 02: دراسة ملف قرض من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.

المبحث الأول:التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري

وسوف نتعرف في هذا المطلب إلى نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري الذي ينقسم إلى خمس فروع

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك من خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع موظفي البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 68.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

1 العربي أحلام ، أنظمة الدفع الالكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية ،2014،رسالة ماستر ، جامعة ابن خلدون، تبارت ص 79

الشكل (2-1) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

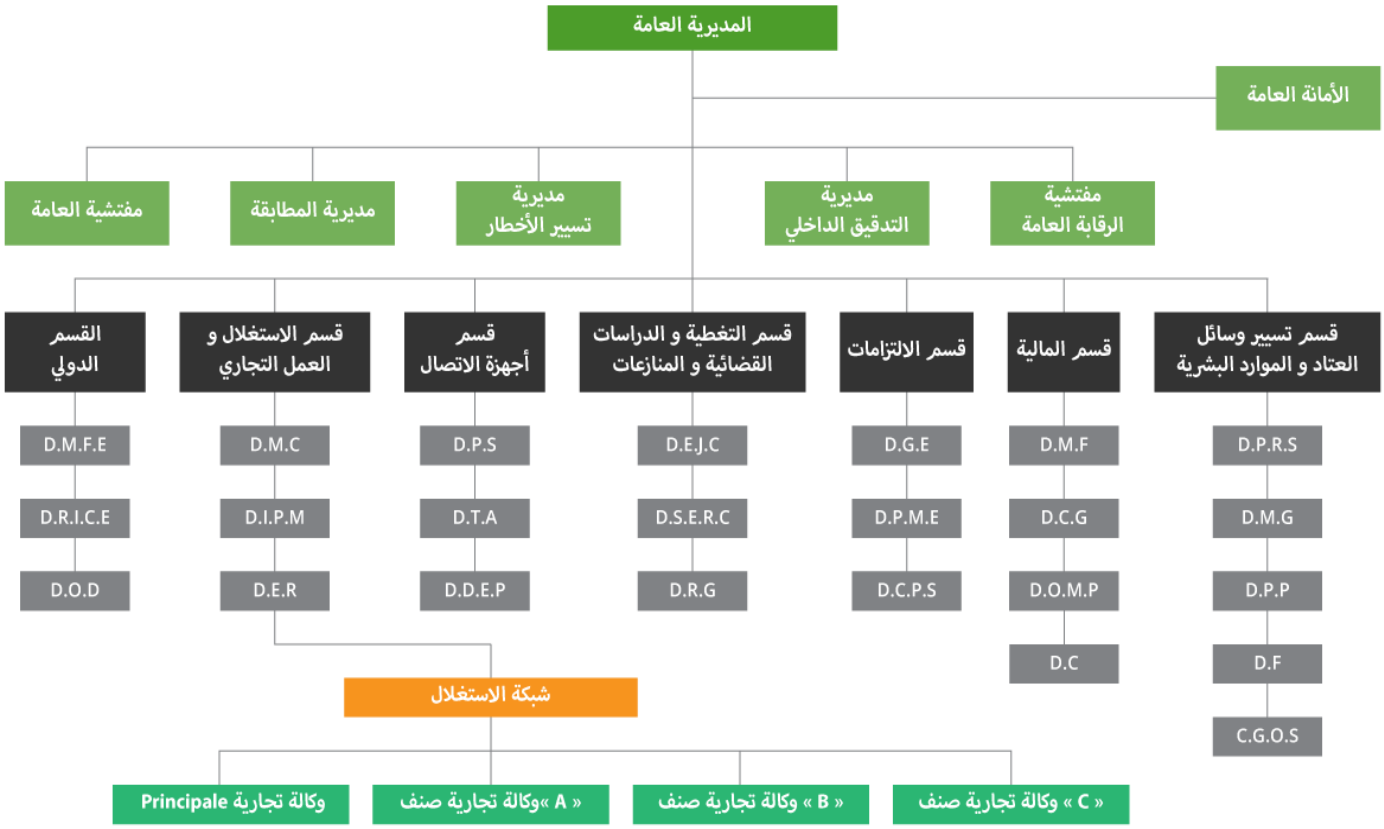

الجدول (2-1): تقسيم الهياكل

الهياكل التابعة للقسم الدولي	الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات
DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج	DGE: مديرية المؤسسات الكبرى
DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية	DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
DOD: مديرية العمليات المستندية	DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري	**الهياكل الملحقة بقسم المالية**
DER: مديرية تأطير الشبكات	DC: مديرية المحاسبة
DMC: مديرية التسويق والاتصال	DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات
DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد	DCG: مديرية مراقبة التسيير
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	DMF: مديرية السوق المالي
DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع	**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية**

DTA:مديرية التكنولوجيات والهندسة	**DPRS:**مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية
DPS:مديرية الإنتاج والخدمات	**DMG:**مديرية الوسائل العامة
الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات	**DPP:**مديرية المحافظة على التراث
DSERC:مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض	**DF:**مديرية التكوين
DEJC:مديرية الدراسات القانونية والمنازعات	**CGOS:**مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
DRG:مديرية تحصيل الضمانات	

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك

الفرع الثالث:وظائف البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بنفس الأعمال التجارية التي تقوم بها البنوك الأخرى ، إلا أنه يسعى دائما إلى التخصص والتفوق ومن أهم وظائفه ما يلي :

- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛
- القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا وعن طريق الشيكات ، الكمبيالات ، التحويلات ، إيجار الصناديق الحديدية
- منح القروض بمختلف أشكالها
- تمويل التجارة الخارجية
- دراسة كل العمليات البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم
- جمع الودائع من الجمهور على خلاف أنواعها :ودائع تحت الطلب، ودائع الأجل
- القيام بمختلف خدمات الوساطة نسبة إلى عملية الشراء والبيع والاكتتاب بالسندات العامة، (الصادرة عن الدولة)والأسهم.
- تسليم القيم المنقولة وتحويلها أو رهنها، كما أن البنك يساهم في رأسمال عدة مؤسسات منها :
- وحدة الأبيض المتوسط للبنوك
- بنك المغرب العربي للاستثمارات والتجارة.
- الشركة المختلطة الجزائرية المغربية للتجارة.

- شركة الاستثمار اتوال تمويل الجزائري.

الفرع الرابع: أهداف البنك الوطني الجزائري:

من أهم الأهداف التي يسطرها:

- القيام بمختلف العمليات(جمع الودائع، منح القروض)...في أحسن الظروف؛
- فتح مزيد من وكالات التابعة له على الأقل لتوفير الوكالات على مستوى التراب الوطني؛
- مواكبة الإصلاحات النقدية والتطور التكنولوجي بإدخال تقنيات ووسائل حديثة؛
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري؛
- إحداث تنمية اقتصادية

الفرع الخامس: مميزات البنك الوطني الجزائري ونشاطه :

1- مميزاته

تميزت سنة 1995 بانتعاش اقتصاد موازي مع برنامج التعديل الأساسي المقرر اثر اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية، ولما اتخذت الجهات العمومية برنامج إعادة الإصلاحات الإقتصادية مع مراعاة تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الاحتكار، وفي هذه السنة سجل البنك على الصعيد الجاري طلب كبير و المتكاثر على القروض، ومن هذا الأخير قدم BNA مبلغ قدره 47.92 مليار دينار جزائري حيث ساعدت المؤسسات في تخفيض المصاعب التي تواجهها في التمويل والاستغلال (تمويل الاستثمارات)وبالنسبة لمجال الاحتياطات أو ضمانات الزبائن فقد قام البنك بتجميع 10.800مليار دينار جزائري كتمويلات إضافية من حسابات الزبائن أما الزبائن فقد سجلوا نمو قليل يقدر ب % 0.82 أي 99.813 مليار دينار جزائري وفيما يخص النتائج الإضافية لرفع رأسمال البنك إلى 1 .مليار دينار جزائري، وارتفع الهامش البنكي بقيمة % 84.07 سنة 1995 مقارنة لسنة .1994

نشاطه

يقوم البنك الوطني الجزائري بمجموعة من النشاطات المختلفة على غرار البنوك الأخرى تتمثل في :

- **جمع الموارد:** لوحظ في السنة المالية 1995 نمو في القيمة الحقيقية أو القيم النسبية بالنسبة للاحتياط نقد وأما الموارد نقدا فسجلت نمو يقدر ب 6.495 :مليار دينار جزائري أو بخصم الفعالية التجارية لتوسع الشبكة التي ساهمت في إنجاز أهداف البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات بالعملة الصعبة التي سجلت ارتفاع مهم قدر ب 1.002 : مليار دينار جزائري والموارد بالأجل سجلت زيادة قدرت ب : 2.695مليار دينار جزائري.
- **تمويل المؤسسات العمومية:** سجل ارتفاع قدر بـ 44 :مليار دينار جزائري.
- **التوظيف قصيرا لأجل :** سجل هذا النوع من الديون ارتفاعا قدر بـ 29.08 :مليار دينار جزائري سنة 1994 حتى 67.504 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو قدر بـ 32.935 مليار دينار جزائري وهذه الزيادة الهامة تعين الصعوبات التي تلقاها المؤسسات العمومية في الخزينة وهو يشكل زيادة في تكلفة الإنتاج أدى إلى عدم بيع منتجاتها وكذا المنتجات التي بدأت في السوق الوطنية؛

التوظيف طويلا لأجل: زادت سنة 1995 بـ 5.606 :مليار دينار جزائري، وهذه الزيادة نتج عنها استهلاك الديون المستعملة من طرف المؤسسات في ميدان الصناعة خصوصا في نهاية هذه السنة ارتفعت إلى 10.842مليار دينار جزائري .

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2022

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية والتجارية لهذا المصرف إلى غاية 2015/12/31.

إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2022

بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2022/12/31[1]

- 211وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17مديرية جهورية للاستغلال
- 138موزع آلي للأوراق النقدية(DAB)
- شباك آلي للبنك(GAB)

[1] بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

- أكثر من 5000 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI)
- 165.160بطاقة بنكية
- 2.513.197حساب للزبائن

النتائج المالية

المنتج البنكي الصافي: 641 116 مليون دج.

الناتج الإجمالي للاستغلال: 910 96 مليون دج

ناتج الاستغلال: 703 41 مليون دج

الناتج الصافي: 537 29 مليون دج

النتائج التجارية

الميزانية الإجمالية: 081 719 2 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 764 619 1 مليون دج

وظائف الزبائن: 086 516 1 مليون دج.

جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات: 397 153 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 148 27 مليون دج.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل الأن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

1)**تقديم وكالة تيارت:** تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها،

يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1]

الجدول (2–3) توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	04	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
مكلف بالمنتوجات الإسلامية	01	Chargé de produits islamique
مكلفون بالدراسة	02	Juristes
أمناء الصندوق	02	caissier
موظفي الشباك	02	Guichetier
مراقب	01	Contrôleur
موظف في البنك	01	Employé de banque
عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	23	Total

المصدر : نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) و تلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office)، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

[1] **رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540**

2) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (2-2) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

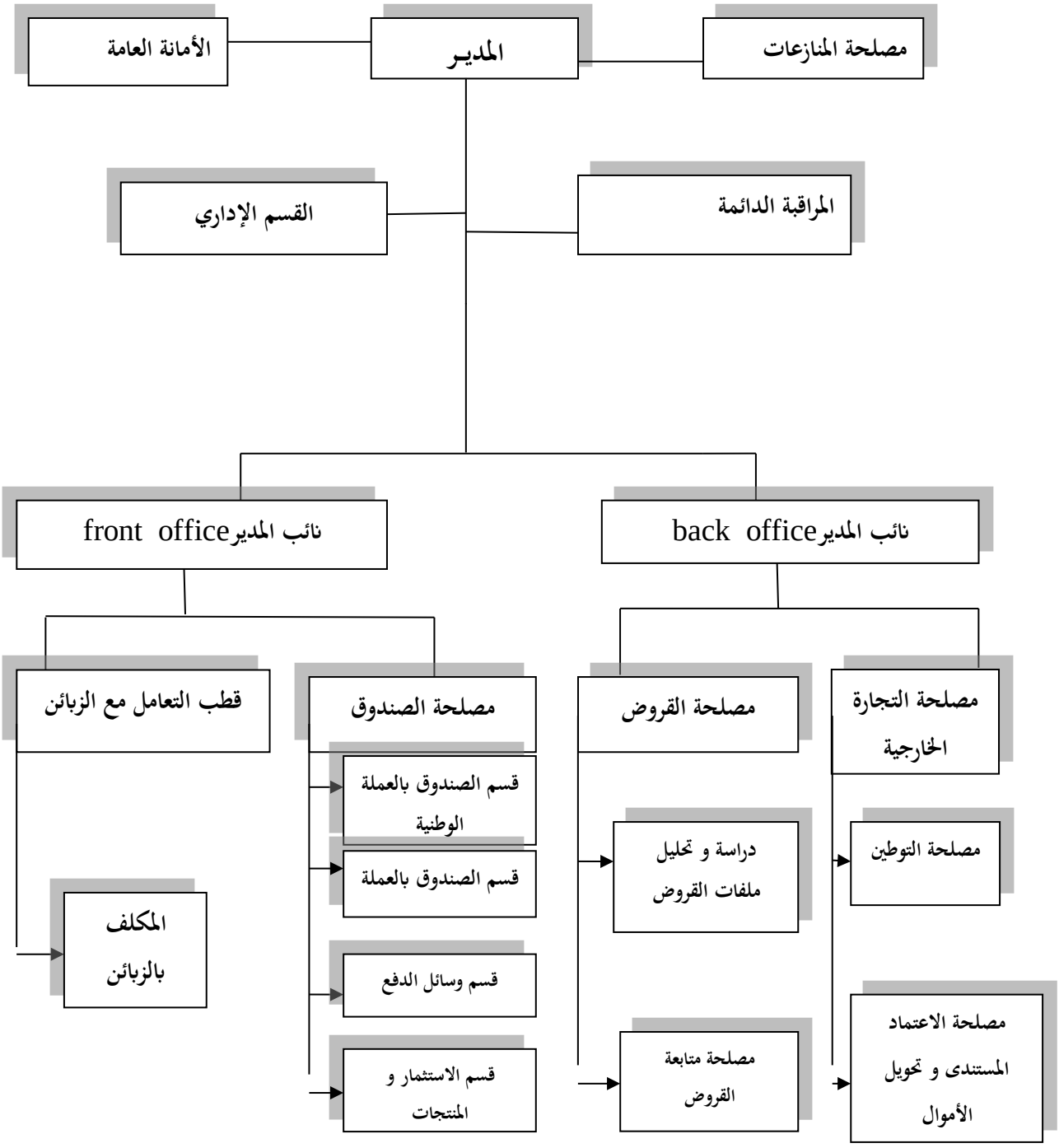

المصدر : نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

3) الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه :

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي :[1]

1-الخدمات المقدمة للأفراد: وتضم مايلي:

-خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

-خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

-خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIBوالتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت(24سا 24 /سا)، و(7أيام7 /أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة

-خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

-خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر الإدخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

-تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.

-تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء

2-الخدمات المقدمة للمؤسسات :وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

-خدمات المساعدة: وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات

-خدمات الادخار والتوظيف.

-التمويلات: وتضم

*تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).

*تمويل الاستثمارات.

[1] **بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

*التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة) .

*تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية.

-خدمات على مستوى دولي وتشمل:

*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير.)

*ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير.)

ويواصل البنك الوطني يالجزائري تطوير خدماتها لمقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة والممتلكات.

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية

المطلب الأول: الدراسة الشكلية للملف

يقوم البنك عن طريق مصلحة القروض التابعة لها بدراسة ملف القرض ومراقبته منذ البداية إلى غاية نهاية تحصيله وهذا عن طريق كشف نقاط قوة الزبون ونقاط ضعفه وتحديد مواضع الخطر وذلك بتطبيق رقابة داخلية تشمل دراسة وتحليل وتحقيق في موضوع القرض طوال مدة بداية العقد، وتتضح هذه الإجراءات فيما يلي: [1]

الفرع الأول: الدراسة الأولية:

أولا: المقابلة الشخصية مع مدير البنك أو لجنة القروض حيث يستقبل المدير أو اللجنة الزبون الذي يعهد إلى إقناع هذا الأخير بالعرض من القرض وفكرة المشروع ويقوم بطرحها تفصيليا مرفقا إياها بوثائق توضح التكلفة وقيمة المشروع المراد تمويله: (نوعه، رأس ماله، حجم...).

ثانيا: مصلحة القروض: في حال قبول مدير البنك بفكرة القرض يوجه الزبون إلى رئيس مصلحة القروض وأعطى موافقته المبدئية، يقوم هذا الأخير بإعادة مناقشة فكرة المشروع ويطرح مجموعة من الشروط أو من القواعد والقوانين التي تعمل بها البنك في تحديد الصورة العامة للقرض والمتمثلة في: "[2]

– نسبة تمويل المشروع في غالب الأحيان تكون نسبة القروض التي تطرحها البنك الوطني الجزائري تتم وفق النسب التالية:

البنك يمول المشروع ب 60% وطالب القرض ب 40 %يسميه هذه النسبة بالتمويل الذاتي من قبل صاحب المشروع.

[1] بالعجين رياض، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، 540، مذكرة الماستر، تخصص: إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018،2019، ص 97.

[2] وكالة البنك الوطني الجزائري 540.

إلا في بعض الحالات حيث يمكن أن تصل إلى 70% من نسبة التمويل في حال موافقة المديرية المركزية.

ثالثا: معدل الفائدة: تختلف معدلات الفائدة باختلاف نوع القروض ومدتها وأقساط التسديد التي ستحدد آجلا.

تجدر الإشارة إلى أن بعض القروض الموجهة إلى الاستثمار مخفضة إلى 3% "مثل المشاريع السياحية" حيث أن فارق في النسبة أي 2.25% تتحمله الدولة عن طريق الخزينة العمومية.

رابعا: تحديد القرض

1-تحديد مدة القرض بالنسبة للقروض الاستثمارية التي تتراوح مدتها من 05 إلى 07 سنوات وقد تصل إلى 08 سنوات مع إمكانية التمديد فإنها تمنح لها فترة سماح أو مدة تمهيل ما بين سنة إلى ثلاث سنوات في بعض الحالات تحمل فيها عدم سداد لأقساط القرض

2-الضمانات المطلوبة

في أغلب الأحيان التي تتناولها مسألة الضمان المقدم تلعب دورا أساسيا في انجاز عقد القرض من عدمه وتتضمن ما يلي:

أ- الرهن العقاري: يجب أن تكون قيمة العقار المرهون تساوي 120% من قيمة القرض المطلوب حيث تتم تحديد قيمة العقار من طرف خبير عقاري متعاقد مع البنك ومحل ثقة.

وهو رهن قانوني بحوزة البنك بثلاث طرق:

-الرهن الناشئ بعقد رسمي أو رهن الاتفاق، ويأتي هذا الرهن تبعا لإدارة التعاقد ما بين الأطراف المعينة والتي تملك القدرة أو الحق في التصرف.

الرهن الناشئ بمقتضى القانون، تبعا لأحكام قانونية.

الرهن الناشئ بحكم، وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

ب صناديق الضمان: هناك بعض الصناديق لضمان الأخطار يمكن أن

تتحمل جزء من ضمان القرض في الحالات التالية:

المادة 179 من قانون النقد والقرض.

صناديق دولة لضمان استثمار مقابل اشتراك سنوي.

-قيمة العقار أقل من مبلغ القرض.

-زيادة طرف ثاني إلى عقد القرض لتعزيز الضمان.

تداخل العقود المشتركة.

ج- رهن العتاد والمقصود به تقديم العتاد الذي في حوزة المقترض كضمان لصالح البنك ويجب أن يرقى هذا العتاد إلى:

معايير القبول والسلامة والجودة.

التأمين: يرفق هذا العتاد (سكن تجهيزات، مواد أولية....الخ) على ختم من مصلحة التأمين أي لا يحمل شيء من الخطورة.

-الرهن الحيازة للأدوات ومعدات التجهيز.

-رهن الأوراق التجارية أو حصص الشركات أو الأسهم الذي يعتبر أمر شائع وفعال في البنك الوطني الجزائري.

3-الكفالة الشخصية أو كفالة الشركاء كفالة الشركاء تعتمد في حالة تقديم القرض إلى مؤسسة مثل EURL SARL -وهي كفالة تضامنية من الشركاء للتسديد عن المقترض الذي يحاول رفع قيمة حصته.

يقبل البنك أي ضمان مطروح يراعي السلامة والثقة والصحة القانونية والقبول العام.

-الرقابة الداخلية على ملف القرض ووثائقه:

أن يكون الزبون طالب القرض عميلا لدى البنك أو البنك الوطني الجزائري.

-متابعة حركة كل الحسابات حتى تكون لهم المعلومات الكافية عن معاملات الزبون.

الاطلاع على الملف يكون بعناية وسرعة كبيرة

-تحليل الملف يجب أن يكون تحت إطار قواعد الحكمة وتقدير المخاطر حسب البنك الوطني الجزائري.

-يشترط أن يكون العميل موافقا على قرار البنك.

تقوم البنك بدراسة ملف القرض من الجوانب التالية:

أ- الجانب المالي الذي يشمل الوثائق المالية ميزانيات، جدول حسابات نتائج، المركز المالي للزبون

و- نسب (TR-FR.NG-BFR) أنظر الملحق رقم .....

ب- الجانب الاقتصادي : نوع النشاط والسوق الذي ينشط فيه الزبون وسمعته في السوق وفترات رواج منتجاته أو انخفاض مبيعاته.

ج- الجانب القانوني قد تلجأ مصلحة القروض إلى طلب معلومات عن الزبون من طرف البنوك الموجودة في الساحة "الحق في الإعلام" تعتبر من أنجع الأساليب الرقابية الفعالة لمعرفة سمعة الزبون وتوخي الحذر منه وتتم بطريقة سرية دون إعلام الزبون أنظر الملحق رقم ....

الفرع الثاني: دراسة عقد القرض

وتمثل عقد القرض المرحلة الثانية والتي تعد كإجراءات أساسية ومهمة بالنسبة لهذه الأخيرة من أجل التحقق في سلامة وصحة الوثائق المقدمة من طرف طالب القرض لتحقيق المبدأ الأساسي للسلامة وصحة العقد بصفة عامة.

أولا: ما بعد طلب القرض

إذا وافق المقترض على جميع بنود العقد المتعلقة بالقرض والتي تحمل في أساسها مبدأ الثقة والأمان والرضا

الجميع الأطراف يطلب منه الملف التالي:

-طلب القرض يحدد فيه الزبون قيمة ونوع القرض ومدته.

-البطاقة الجبائية.

السجل التجاري "بيان المهنة."

-الميزانية التقديرية 5 سنوات المقبلة.

-شهادة عدم الخضوع للضريبة.L'extrait de role

-شهادة أداء المستحقات.CASNOS/CNAS

تعتبر الوثيقتين الأخيرتين من بين أهم الوثائق الرقابية ومن الضرورية في أي ملف قرض للبنك، استغلال، استثمار.

-الفواتير التقديرية عقد الملكية للرهن المراد تقديمه كضمان.

-دراسة تقنية للمشروع

تتم المراقبة القانونية للوثائق المقدمة ومدى احترامها للشروط القانونية. – تقديم عقود الملكية التي يتم من خلالها التأكد من قيمة الثروة الحقيقية التي يملكها الزبون. كما يتم طلب معلومات حول الزبون من خلال إرسال البنك الطلب إلى مركزية المخاطر على مستوى البنك المركزي والتي تعتبر قاعدة بيانات عامة لجميع البنوك الملحق رقم .....

إذا ثبت إخطار الزبون من أحد البنوك, فيستوجب على البنك الحذر منه لكونه مشكوك فيه.

يستخدم جدول تحديد الصلاحيات كأحد أهم الوسائل الرقابية في تحديد مسؤولية منح القروض.

ثانيا: تفعيل المشروع:

قبل تفعيل المشروع يتم مراقبة الضمانات المتعلقة به عن طريق:

-إمضاء اتفاقية قرض "استثمار."

-رهن العقار عند الموثق والتأكد من سلامة وصحة وقانونية الضمان.

-إمضاء سندات الأمر.

-تأمين العتاد.

وهذا بعد الحصول على الموافقة من البنك الوطني الجزائري أنظر الملحق رقم .....

يمكن للزبون الحصول على القرض إما كليا وإما مقسم حسب قيامه بأشغال تنفيذ الاستثمار عند الانتهاء من الحصول على القرض يتم تقديم دفتر تسديد مفصل (أقساط القرض + فوائد المترتبة) كما يتم تحسيمه بضرورة احترام تلك المواعيد لتجنب غرامة التأخير.

دائرة الرقابة المسؤولة عن القرض ملزمة بتقديم إحصائيات للمديرية الأعلى سلطة لمعرفة طبيعة القرض الممنوح حيث تعتبر الإحصائيات الدورية أحد المصادر الرقابية لمعرفة مدى احترامه للقوانين الداخلية في يتم انجاز تقرير الرقابة الداخلية الدوري وفق تقرير ممثل البنك الذي يقوم بزيارة محل الاستثمار للتأكد من تجسيده وأن القرض لم يحول بطريقة غير قانونية لمشروع أخر "مصداقية القرض". على الرغم من المهارة التي يتميز بها ويتحلى بها مراقب القرض في ميدان الاستثمار الذي يتم الاعتماد على تقريره في انجاز تقرير الرقابة الدوري، فماذا لو تم مغالطة المراقب عن طريق تصريح كاذب من المستثمر أو حتى تواطأ المراقب في تقديم تقييمه حول استغلال القرض في المشروع المحدد في عقد القرض؟

– لا يتم الاعتماد كليا على التقرير من طرف المراقب الميداني وإنما هذا الأخير ملزم بتقديم نسخ للوثائق التي تثبت توظيف القرض مثل فواتير المواد والسلع اقتناء أجهزة وأدوات، مصاريف بناء... تحمل نوع الفاتورة ومبلغها وتاريخ القيام بالعملية وختم المورد واسم الزبون[1].

-وهي أحد أهم الوسائل الرقابية حول توظيف القرض الذي يثبت مدى الثقة والالتزام بين الأطراف. وفي حالة الشك يتم الاتصال بالموردين إن كانوا عملاء لدى البنك بطريقة سرية دون التجريح ولا تحمل طابع المسائلة إلى جميع الأطراف لأن موضوع الرقابة أخلاقي وإنساني يحمل طابع الالتزام والصدق.

المطلب الثاني: خطوات إنشاء المشروع:

تشمل عملية الإنشاء عدة مراحل يجب على أصحاب المشاريع الاستثمارية تخطيها مع مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،تتمثل في :[2]

الفرع الأول: البحث عن الفكرة: إن فكرة المشروع هي نتيجة:

- ملاحظة سلوكيات وتصرفات الأفراد في حياتهم اليومية.
- زيارة الصالونات والمعارض.
- المحادثات مع صانعي ومستعملي المنتجات والخدمات .

لكن في الواقع العملي يجب أن تبدأ فكرة المشروع من خلال من دراسة أنماط الاستهلاك والإنتاج أومن بيانات الصادرات والواردات، ومن مجموعة الأفكار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة المتعددة يمكن تحديد مجموعة من الأفكار الجديرة بالاهتمام والدراسة استنادا إلى بعض المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تحليل الاختيار النهائي لمجموعة الأفكار، نذكر منها:

- مدى توافر رأس المال المطلوب لتمويل المشروع المقترح مع الحدود القصوى المسموح بها للمستثمر وعليه يتم استبعاد المشروعات التي تفوق هذه الحدود.

[1] غربي حسين أمحمد بلعربي، دور الرقابة الداخلية في ضبط إجراءات منح القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/2018، ص 72،73

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة** ، 2020

- هل المشروعات المقترحة تدخل ضمن المشروعات المسموح بها، حيث أن الدولة قد لا تسمح للأفراد أو للشركات الخاصة بإقامة مشاريع معينة لدواعي أمنية أو أن مثل هذه المشاريع تدخل في إطار نشاط الدولة، كذلك قد تضع الدولة قيودا معينة على إنشاء بعض المشاريع كالمشروعات التي تؤثر على البيئة.
- مدى توافق المشروعات المختارة مع القيود التي تضعها الدولة كقيود تحويل العملة أو قيود الاستيراد مثلا.
- محاولة الاستفادة من قوانين الاستثمار كالإعفاءات الجمركية أو الإعفاء من الضرائب لمدة معينة لبعض المشاريع، أو تنمية مناطق صناعية معينة، أو تشجيع الدولة للمشروعات التي تتسم طابع تكنولوجي حديث، أو التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي لتحل محل الواردات، أو المشروعات التي تستخدم الخامات المحلية.

الفرع الثاني: إعداد المشروع: بعد التحقق من التحفيزات الشخصية لإنشاء مشروع ومن صحة الفكرة الاستثمارية بإمكان أصحاب المشاريع الشروع في إعداد دراسة جدوى لمشروعاتهم، التي تتضمن خمس جوانب كبرى، هي:

- الجانب التسويقي.
- الجانب البشري.
- الجانب التقني.
- الجانب المالي.
- الجانب القانوني.

أولا: الجانب التسويقي: يقوم المستثمر خلالها بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع من خلال، تحديد المنتوج بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات من اجل:[1]

- معرفة المنافسين: (نقاط القوة، نقاط الضعف).
- معرفة الطلب (السن، الفئات الاجتماعية المهنية، مسار الشراء من يشتري ؟ وبأي وتيرة.... ؟)
- تحديد المبيعات المتوقعة.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **المرجع السابق**، ص2،3.

- وضع إستراتيجية تجارية، فيما يخص الأسعار والتوزيع والاتصال.

في هذا الإطار فان متطلبات السوق من أهم المعايير التي تستخدمها الوكالة في انتقاء المشاريع الاستثمارية، ونقصد بمتطلبات السوق: قدرة السوق على استيعاب المشاريع الاستثمارية الجديدة سواء على المستوى السوق المحلي بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشط على المستوى المحلي، وعلى مستوى السوق الوطني بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشط على المستوى الوطني.

لكن في الواقع العملي نلاحظ غياب كامل لدراسة الجدوى التسويقية، أرجعه العاملين في الوكالة إلى عدة أسباب أهمها:[1]

- صعوبة تحديد حجم الطلب الداخلي على السلعة التي سوف ينتجها المشروع .
- صعوبة تحديد حجم الإنتاج الداخلي وهل يغطي الطلب المحلي، وفي حالة وجود عجز بين الإنتاج والاستهلاك، يصعب تقدير حجم هذا العجز، ووسائل تغطيته سواء عن طريق الاستيراد أو باستخدام السلع البديلة.
- صعوبة تحديد إمكانية تصدير منتجات المشروع، والذي يتطلب دراسة السوق الخارجي للوقوف على ذلك.
- صعوبة دراسة أسعار بيع السلعة محليا وخارجيا، وذلك ناتج عن صعوبة دراسة تكاليف إنتاجها، وبحث هوامش الربح من ميزانيات الشركات التي تعمل في نفس النشاط.
- صعوبة التنبؤ بالطلب المستقبلي على السلعة، وذلك ناتج عن صعوبة دراسة عدد السكان ومعدلات الاستهلاك ومدى تأثره بالزيادة أو النقص سنويا، ودراسة دخول الأفراد وتطورها، واحتمالات تغير أذواق المستهلكين.
- صعوبة دراسة كيفية تسويق إنتاج المشروع وتحديد منافذ التوزيع وأشكالها وأماكنها واحتمالات الطلب مستقبلا، وصعوبة توقع فتح أسواق جديدة لهذا المنتج.

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت.

ثانيا: الجانب البشري: ويشمل تكوين فريق المؤسسة المشكل من:[1]

1. المنشأ: حيث يجب أن يستوفي شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل ،أما بالنسبة لكفاءة المنشئ، فبالإضافة إلى المؤهلات التي يتمتع بها أصحاب المشروعات الاستثمارية (دبلوم ،شهادات عمل ...)، يستفيدوا كذلك من تكوين لفترة قصيرة حول تقنيات تسيير وإدارة المؤسسات.

❖ وهنا تظهر أهمية كفاءة المستثمر كمعيار لقبول أو رفض تمويل المشروع الاستثماري، حيث يجب على صاحب الفكرة الاستثمارية التمتع الكفاءة اللازمة لتقدير احتياجات المشروع من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل وتقدير الإيرادات التي ستنتج عن استغلال المشروع وتسييره بطريقة مثلا تمكنه من تسديد القرض المستحق عليه.

❖ لكن في الواقع العملي نلاحظ عدم استفادة غالبية المستفيدين من التمويل في إطار ANSEJ، في ظل غياب شبه كامل لدورات التكوين، يرجعه العاملين في الوكالة إلى نقص المؤطرين والمكونين.

2. الشركاء: حيث يمكن أن يكون المشروع فردي أو مجموعة من الشركاء.

3.العمال الأجراء: حيث تكون الأفضلية للمشروع الأكثر تشغيلا للعمال، من خلال عدد مناصب عمل الجديدة المستحدثة سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

❖ في هذه النقطة يمكن أن نقترح استعمال معيار معامل التشغيل للمفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل ، والذي يمثل نسبة الأموال المستثمرة على عدد العمال في المشروع، وذلك من خلال الطريقة التالية:

معامل التشغيل= عدد التكاليف العاملين الاستثماريين بالمشروع

بالإتباع هذه الطريقة تكون الأفضلية للمشروع صاحب اقل معامل تشغيل.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل انشاء مؤسسة** ،مرجع سابق، ص 3.

ثالثا: الجانب التقني: تعتبر دراسة الجدوى التقنية العمود الفقري والمحور الأساسي لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل والتكنولوجيا المستعملة، تتوقف الدراسات التقنية للمشروع على البيانات الأساسية المستمدة من دراسة السوق، وقد تضمن "دليل إنشاء مؤسسة" عدة نقاط أساسية في مجال الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري تمثلت في: [1]

إن اختيار العتاد يجب أن يأخذ في الحسبان:

- خصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة.
- الكميات التي سيتم إنتاجها.

التفكير باستمرار في:

- البحث عن الاستغلال الأمثل للعتاد.
- تفادي التقليل أو الإفراط من استعمال العتاد.

لكن الملاحظ أن هذه النقاط رغم أهميتها، لا يمكن أن تكون دراسة تقنية متكاملة للمشروع الاستثماري، حيث يجب أن تتضمن:

- تحديد المواصفات التقنية للمشروع والتكنولوجيا المستخدمة.
- تحديد الطاقة الإنتاجية العادية للمشروع وكذا تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى التي يمكن التوصل إليها.
- تحديد الخطوات التي تمر بها العملية الإنتاجية للوصول إلى المنتج النهائي.
- التخطيط الداخلي للمصنع وتحديد أماكن خطوط الإنتاج بما يحقق الانسيابية في التشغيل ووصول مستلزمات التشغيل إلى أماكن احتياجاتها دون عوائق أو مشاكل، وكذلك نقل المنتج التام إلى أماكن تخزينه في سهولة ويسر.
- تحديد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية وبحث مدى توفرها في السوق المحلي أو استيرادها في حالة عدم توفرها.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل انشاء مؤسسة** ،**المرجع السابق** ، ص 3.

- توفر الطاقة (مياه –كهرباء – المواد البترولية)
- معالجة المخلفات الصناعية، وحماية البيئة.
- قطع الغيار ومصادرها.

❖ أما في الواقع العملي نلاحظ اقتصار الدراسة التقنية للمشروع من طرف الوكالة على تقدير قيمة الاستثمار اللازم من اجل القيام بالمشروع، بالاعتماد على الفواتير الشكلية المطلوبة على صاحب المشروع ،وعدم الاهتمام بخصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة أو الكميات التي سيتم إنتاجها وغيرها من النقاط السابقة الذكر.[1]

رابعا: الجانب المالي: إن الدراسة المالية التي تقوم بها الوكالة تهدف إلى التحقق من جدوى المالية للمشروع وذلك من خلال:[2]

- التحقق من الربط بين احتياجات المالية وإمكانيات الموارد.
- التحقق من مردودية المشروع .

وذلك عن طريق إعداد الميزانيات العامة التقديرية، وجدول حسابات النتائج لكل سنة من سنوات الثمانية الأولى والتي تمثل مدة القرض البنكي وذلك عوضا للعمر الاقتصادي للمشروع، ثم القيام بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع وذلك بافتراض، حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لتقييم المشاريع الاستثمارية، وفق عدة معايير تطرقنا إليها في الجانب النظري، لكن الملاحظ في الواقع العملي اقتصار الدراسة المالية على استعمال معيار واحد من اجل تقييم المشاريع الاستثمارية ،ألا وهو "صافي القيمة الحاليةVAN ".[3]

تسمح نتائج الدراسة المالية من اتخاذ القرار بشأن:

- **انجاز المشروع:** أي أن المشروع مقبول وذو جدوى مالية، وتم اتخاذ قرار بتمويله

[1] انظر الملاحق رقم (2)

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة**، مرجع سابق، ص3.

[3] أنظر الملاحق رقم (7،6،5)

- **إعادة النظر في العناصر التجارية أو التقنية:** أي تأجيل منح الموافقة على تمويل المشروع الناتج إلى المبالغة في تقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة ،وذلك من خلال إدراج عتاد ليس له صلة بالعملية الإنتاجية مثل سيارة رباعية الدفع بالنسبة لمقاول أشغال عمومية، أو تجاوز الحد الأقصى للتمويل الممنوح.[1]
- **التخلي عن المشروع:** أو بعبارة أخرى رفض تمويل المشروع وهذا ناتج على عملية التقييم التي تثبت عدم جدوى المشروع ماليا.

وهنا يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تولي الجانب المالي أهمية كبيرة عند اتخاذ القرار التمويلي، حيث تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشروع الاستثماري هي المرحلة الأساسية التي من خلالها يتم اتخاذ قرار الموافقة أو تأجيل أو التخلي عن تمويل المشروع الاستثماري .

خامسا: .الجانب القانوني:

يعتبر هذا الجانب الإطار التشريعي للمشروع، والذي يؤثر على مستوى التزامات أصحابها تجاه مختلف الشركاء، والتي تتلخص فيما يلي[2]:

1.الالتزامات المتعلقة بالقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة: تتمثل فيما يلي :

1.1. تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا للآجال المحددة في جدول التسديد المبين أدناه، ويسلم للوكالة أمر التحويل المطابق للعملية.

جدول رقم(2–4): جدول تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة.

الرقم	رقم السند لأمر	تاريخ التسديد	المبلغ دج
1			

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق داخلية لدى الوكالة ANSEJ.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة، مرجع سابق**، ص 3.

[2] وثائق داخلية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1.2دفع قيمة الرسوم والعمولات المرتبطة بتسخير واستعمال القرض وكذا كل الرسوم والعمولات التي يمكن أن تضاف إلى ذلك طبقا للنصوص التشريعية والقانونية (شروط البنوك).

2.الالتزامات العامة: وتتمثل في[1]:

1.1 انجاز المشروع طبقا للشروط المنصوص عليها في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب.

2.2 عدم التخلي – وتحت أي ظرف من الظروف – عن المعدات المقتناة في إطار الإستثمار الموضح في هذا الدفتر والمحددة في قائمة التجهيزات إلى غاية امتلاكها التام.

3.2 الاستجابة لكل استدعاء من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتسهيل كل الزيارات الميدانية التي يقوم بها موظفو الوكالة في إطار المتابعة، وكذا تيسير الدخول إلى المحلات والبنايات المتعلقة بالمشروع.

2.4 عدم إدخال أي تغيير على القانون الأساسي للمؤسسة، سجلها التجاري، معداته، أشغال التهيئة ، وموقع المشروع دون إعلام الوكالة بذلك.

2.5 يتقدم صاحب المشروع إلى فرع الوكالة بعد استكمال انجاز المشروع وقبل الانطلاق في النشاط، بغرض الاستفادة من قرار منح الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال، والمتمثلة في إعفاء تام من الضرائب التالية: (IRG,IBS،TAP) لمدة 3 سنوات.

2.6 رهن حيازي لجميع المعدات المقتناة في إطار المشروع المشار إليه في دفتر الشروط بالإضافة إلى تسجيل رهن المنقول على العتاد المتحرك لصالح البنك المقرض في الدرجة الأولى ولصالح الوكالة في الدرجة الثانية.

2.7 اكتتاب تأمين على جميع معدات المؤسسة ضد كل الأخطار بنسبة 100% مع الأخذ في الاعتبار قيمتها بكامل الرسوم مع حلول البنك المقرض محل المؤسسة المكتتبة في الدرجة الأولى والوكالة في الدرجة الثانية، على أن يجدد هذا التامين إلى غاية انتهاء تسديد القرض.

[1] وثائق داخلية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.8 للاستفادة من الامتيازات الضريبية الخاصة بمرحلة الاستغلال، يجب على صاحب المؤسسة تقديم الوثائق التالية (على نسختين):

- فواتير شراء المعدات: آلة، سيارة، أدوات عمل، أشغال تهيئة
- البطاقة الجبائية
- السجل التجاري/ بطاقة حرفي / بطاقة فلاح ... إلخ
- عقد رهن حيازي للمعدات المقتناة أو البطاقة الرمادية مسجل عليها رهن المنقول طبقا لفواتير الشراء
- شهادة التأمين السنوية متعددة الأخطار للعتاد غير المتحرك وشاملة الأخطار للعتاد المتحرك
- رخصة الاستغلال بالنسبة للنشاطات المنظمة قانونا.

2.9 تقديم نسخة من جدول تسديد القرض البنكي لمصالح الوكالة وكذا الوثائق التي تثبت تسديد أقساط القرض البنكي التي حل اجلها وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم03-290 المؤرخ في 2003/09/06 المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع ومستواها والمتعلقة بدفع الوكالة نسبة التخفيض من الفائدة للمؤسسات المالية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(2-5): جدول تسديد القرض البنكي

السنوات/البيان	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5	السنة6	لسنة7	السنة8
القسط								
باقي القرض بعد السداد								
فائدة البنكية								
فائدة البنكية بعد التخفيض								

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق داخلية لدى الوكالة ANSEJ.

2.10موافاة الوكالة عند نهاية النشاط السنوي (السنة المالية) بالمعلومات التالية:

- المستخدمين الفعليين: دائمين ومؤقتين

- رقم الأعمال المتضمن في الحصيلة الختامية
- وضعية تسديد القرض البنكي
- نتائج النشاط السنوي

2.11الوفاء بالالتزامات الجبائية وشبه الجبائية طبقا للتشريع المعمول به.

2.12تسديد القرض البنكي والحصة غير المدعمة من نسبة الفائدة طبقا لجدول التسديد المحدد من طرف البنك.

- باستثناء حالة القوة القاهرة يؤدي عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها إلى سحب الامتيازات الممنوحة لصاحب المؤسسة بنفس الأشكال التي منحت فيها دون الإخلال بالأحكام القانونية و التنظيمية الأخرى السارية المفعول، وكل نزاع لم تتم تسويته بالطرق الودية يرفع أمام الجهات القضائية المختصة محليا.
- يجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حددت ثلاث أشكال قانونية يمكن للمشاريع أن تتخذها بالإضافة إلى شخص طبيعي، والتي تتناسب مع مختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها الوكالة، وهذه الأشكال تتمثل في:

- شركة ذات المسؤولية محدودة (SARL)

- شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (EURL)

- شركة التضامن (SNC)[1].

الفرع الثالث: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني: منذ تأسيس الوكالة سنة 1996م تم استحداث 159114 مشروع استثماري جديد في مختلف قطاعات النشاط، وتتوزع بينها كالآتي[2]:

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت.

[2] سماح طلحى قرض الايجار واشكالية تمويل املؤسسات الصغيرة واملتوسطة. رسالة ماجستير في علوم، التسييرتخصص مناجمنت املؤسسة. املركز الجامعي العالبي بن مهيدي: ام البواقي، ص 42.

- الخدمات بـ49294 مشروع .....(31%).
- نقل البضائع بـ27456مشروع..... (17%).
- الصناعة التقليدية والحرف بـ23872مشروع.....(15%).
- الفلاحة بـ16380مشروع .....(10%) .
- نقل المسافرين بـ13958 مشروع ..... .(9%) .
- البناء والأشغال العمومية بـ11228 مشروع .....(7%) .
- الصناعة بـ 8421 مشروع .....(5%) .
- المهن الحرة بـ 3955 مشروع .....(49.2%).
- الصيانة بـ 3506 مشروع .....(2%).
- الصيد البحري بـ 616 مشروع.....(39.0%).
- الري ب 428 مشروع.....(27.0%).

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة عبر شبكتها المتكونة من 48 فرع على مستوى كل الولايات، وملحقاتها(28) التي استحدثت ابتداءا من سنة 2009 على مستوى الدوائر بمختلف الولايات لتقريب الجهاز من الشباب والسماح لأكبر عدد منهم من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها لهم، وتقوم بمرافقتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل إنشاء المشروع.

لكن في المقابل يوجد نسبة 5% من أصحاب القروض التي منحتها الوكالة قد عجزوا عن تسديد ديونهم المستحقة، من أصل 151الف قرض تم منحه منذ إنشاء الوكالة سنة 1996، منهم ما يقدر بـ3781 مشروع مستحدث أعلن إفلاسه، وتوقف على النشاط لأسباب مختلفة، وهي تمثل ما نسبته 6.2% من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنها وفقا للتنظيم المعمول به.

بالإضافة إلى ذلك تقدمت البنوك العمومية الخمسة المعنية بتمويل مشاريع تشغيل الشباب بطلب تعويض لدى صندوق الضمان الذي أنشأته الدولة خصيصا لهذه الحالات، من اجل تعويض3876 قرضا آخر

تخص مشاريع تمر بصعوبات مالية و تسييرية إعاقتها على دفع ديونها، أي بنسبة 6.2% من عدد المشاريع الممولة، وبالتالي فان النسبة الإجمالية للمشاريع المستحدثة العاجزة تقدر ب 2.5%، وقد حصر المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أسباب تخلف تلك النسبة عن دفع مستحقاتها المالية إلى ثلاثة حالات هي:[1]

1. **الفئة الأولى:** تتعلق بأصحاب المشاريع الاستثمارية التي فشلت مشاريعهم المنشاة، وبالتالي وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع ديونهم المتراكمة.

2. **الفئة الثانية:** تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية، أخذت أموال القرض واختفت، أو فضل بعضها لسفر إلى الخارج بتلك الأموال.

الفئة الثالثة : تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية الذين قاموا بتحويل القروض إلى غير الوجهة المقررة

المطلب الثالث: نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطارANSEJ:

قصد القيام بالتقييم المالي للمشروع والتعرف على مدى مطابقته لمعايير دراسة الجدوى المالية ،سنعتمد على القوائم المالية التي تضمنتها الدراسة التقنو-إقتصادية للمشروع، وقبل ذلك سنعرض ملخص لأهم البيانات المتعلقة بالمشروع .

جدول رقم (2-6): ملخص المشروع

ملخص المشروع	
اسم المشروع	مؤسسة أشغال البناء والأشغال العمومية
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	الأشغال العمومية (من القطاعات ذات الأولوية)
الموقع أو المنطقة	تيارت
شكل التمويل	تمويل ثلاثي
عدد العمال	6
الاستثمار الكلي	8.195.080.00 دج
معدل الخصم	%7
صافي القيمة الحالية van	7473500.00

[1] سماح طلحى قرض الايجار واشكالية تمويل املؤسسات الصغيرة واملتوسطة. **مرجع سابق**، ص 43.

فترة الاسترداد	5 سنوات
دليل الربحية	1.7

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات التقنو–إقتصادية للمشروع.

الفرع الأول: القوائم المالية التقديرية للمشروع: تتشكل من:

أولا: هيكل الإستثمار : وهو الجدول الذي تحصر فيها كل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2–7) : هيكل الإستثمار للمشروع

العملة: دينار جزائري

البيان	التكلفة	التكلفة الكلية
المصاريف الإعدادية	100000.00	100000.00
مساهمة في صندوق الضمان	90350.93	
التامين	31245.00	
مصاريف أخرى	/	
تجهيزات الإنتاج	7473500.00	7473500.00
تجهيزات محلية	7473500.00	
تجهيزات مستوردة	**0.00**	
عتاد متنقل	/	/
أثاث مكتب	/	/
اداءات جمركية ،ورسوم	/	/
ضرائب ورسوم أخرى	499984.01	**700 000.00**
المجموع	**8.195.080.00**	**8.195.080.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)

والملاحظ هنا انه لم يتم تخصيص رأس مال عامل FR لتغطية مصاريف الاستغلال المتعلقة بالفترة أو السنة ،وهذا راجع إلى طبيعة النشاط الخاص بالمشروع الاستثماري (البناء والأشغال العمومية).

ثانيا:الهيكل المالي: هو الجدول الذي يبين فيها مصادر تمويل المشروع ومقدار كل منها، وقد تم تمويل إجمالي التكاليف الاستثمارية من خلال عدة مصادر مختلفة تتلخص في الجدول التالي:

جدول رقم (2–8) الهيكل المالي للمشروع العملة: دينار جزائري

مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
مساهمة الشخصية	%2	163901,60
مساهمة الوكالة	%28	2294622,40
القرض البنكي	%70	5736556.00
المجموع	%100	8195080.00

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3)

يتم تمويل المشروع بقرض بنكي يتم تسديده عل مدة 8 سنوات مع فترة سماح3 سنوات بمعدل فائدة28.0% بعد التخفيض –كما سنوضحه لاحقا–، أما مساهمة الوكالة فتتمثل في قرض بدون فائدة يتم تسديده بواسطة دفعات سداسية متساوية بعد تسديد القرض البنكي على مدة 5 سنوات، أي مدة القرضين مجتمعين هي 13سنة.

ثالثا: الضمانات: بالإضافة إلى الاشتراك السنوي في صندوق الضمان (صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع) بنسبة تقدر ب 35.0% من مبلغ القرض البنكي، تحسب سنويا كما هو موضح في الجدول أعلاه، لكن يتم تسديدها بدفعة واحدة في حساب الصندوق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، قبل الاستفادة من القرض البنكي،[1] وتقدر مجموع الاشتراكات السنوية 9.147336 دج، كذلك يقدم صاحب المشروع ضمانات أخرى إلى المؤسسة المقرضة (البنك) والوكالة المتمثلة في:

[1] معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة .

- رهن حيازي التجهيزات لصالح البنك بالدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رهن العتاد المنقول لصالح البنك بالدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

رابعا: إهتلاك القرض الممنوح من الوكالة: تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا للآجال المحددة في جدول التسديد المبين أدناه، ويسلم للوكالة أمر التحويل المطابق للعملية.

جدول رقم(2–9): جدول تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة.

السنة	السداسي	المبلغ دج
السنة9	السداسي1	229 462 .24
	السداسي2	229 462 .24
السنة10	السداسي3	229 462 .24
	السداسي4	229 462 .24
السنة11	السداسي5	229 462 .24
	السداسي6	229 462 .24
السنة12	السداسي7	229 462 .24
	السداسي8	229 462 .24
السنة13	السداسي9	229 462 .24
	السداسي10	229 462 .24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

خامسا: إهتلاك الأصول الثابتة: بعد تقدير قيمة الاستثمارات اللازمة لإنشاء المشروع، وحساب أقساط تسديد القرضين المقدمين من البنك والوكالة، نقوم بحساب مختلف أقساط الإهتلاك لمختلف الأصول الثابتة للمشروع الاستثماري، بما فيها المصاريف الإعدادية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2–10): جدول اهتلاكات الأصول الثابتة العملة: دينار جزائري

الأصل	قيمة الأصل	العمر الإنتاجي للأصل	معدل الإهتلاك	قسط الإهتلاك
مصاريف إعدادية	100000.00	5سنوات	20%	50 000.00
تجهيزات الإنتاج	7473500.00	10سنوات	10%	747 350.00

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم (01)

6. **الميزانية الافتتاحية:** وتظهر الوضع المالي للمشروع عند انطلاقه، وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) واستخدامات هذه الأموال (الأصول)، وهي تتلخص في الجدول التالي:

الجدول (2–11): الميزانية الافتتاحية العملة:دينار جزائري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
		1–الأموال الخاصة	200 000.00
2–الاستثمارات			
مصاريف إعدادية	258 650.00		
تجهيزات الإنتاج	2 152 550.00		
أدوات	0.00		
معدات	6 715 000.00	5– ديون الاستثمار	
معدات مكتب	173 800.00	قروض بنكية	7000 000.00
أجهزة الإعلام الآلي	0.00	قروض أخرى (ANSEJ)	2 800 000.00
أخر	700 000.00		
3–مخزونات	0.00		
4–المدينون	0.00		
مجموع	10 000 000.00	مجموع	10 000 000.00

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق (01)

7. **الميزانية التقديرية:** بعد إعداد الميزانية الافتتاحية، يتم إعداد الميزانية التقديرية بغرض التعرف على الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من سنوات عمر المشروع الإنتاجي، وذلك بإظهار استخدامات المشروع

(الأصول) ومقارنتها مع موارد المشروع (الخصوم)، واستخلاص النتائج المتوقع الحصول عليها خلال سنوات العمر الإنتاجي للمشروع، وذلك بالاعتماد على افتراض أن كالإيرادات المشروع ستكون نقدا أو

الجدول (2–12): الميزانية التقديرية للسنة الأولى والثانية من عمر المشروع.

العملة: دينار جزائري

	السنة الأولى			السنة الثانية		
الأصول	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية
2- الاستثمارات	8485397.64	885797.03	7599600.61	8485397.64	1771594.05	6713803.58
مصاريف إعدادية	1000000.00	20000.00	80000.00	100000.00	40000.00	60000.00
تجهيزات الإنتاج	8112825.00	811202.50	7301542.50	8112825.00	1622565.00	6400260.00
3- مخزونات	/		/	/	/	/
4- المدينون	/		601423.49	/	/	1828262.24
الصندوق	/		180427.00	/	/	548478.67
البنك	/		420996.44	/	/	1270783.57
مجموع	/		8201024.09	/	/	3542065.02
الخصوم	/		/	/	/	/
1- الأموال الخاصة	/		173707.96	/	/	173707.96
5- ديون الاستثمار	/	/	/	/	/	/
قروض بنكية			6070770.34	/	/	2431911.34
قروض أخرى (ANSEJ)			2431911.34	/	/	2431911.34
النتيجة	/		-484373.54	/	/	-143331.81
المجموع	/		8201024.09	/	/	8542065.82

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم (01)

الجدول (2–13): الميزانية التقديرية للسنة الثالثة والرابعة من عمر المشروع.

العملة: دينار جزائري

	السنة الثالثة			السنة الرابعة		
الأصول	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية
2-الاستثمارات	8485397.64	2657391.03	5828006.55	8435397.64	3543188.11	4942209.53
مصاريف إعدادية	100000.00	60000.00	40000.00	100000.00	80000.00	20000.00
تجهيزات الإنتاج	8112825.00	2433847.50	5678977.50	8112825.00	3245130.00	4867695.00
معدات	/	/	/	/	/	/
معدات مكتب	/	/	/	/	/	/
3-مخزونات	/	/	/	/	/	/
4-المدينون			2932389.06			4167032.13
الصندوق			894746.72			1250124.64
البنك			2087672.05			2910957.40
مجموع			8810395.62			9100291.66
الخصوم			/			/
	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات و المؤونات	مبالغ صافية
1-الأموال الخاصة			173707.96			173707.96
5- ديون الاستثمار			/			/
قروض بنكية			60799778.64			6079778.34
ق روض أخرى (ANSEJ)			2431911.34			2431911.34
النتيجة			124997.98			423894.03
المجموع			8810395.62			9109291.66

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم (01)

الجدول (2–14): الخامسة والسادسة من عمر المشروع العملة:دينار جزائري

	السنة الخامسة			السنة السادسة		
الأصول	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية
2- الاستثمارات	8485397.64	4428985.14	4056412.50	8112825.00	4867695.00	3245130.00
مصاريف إعدادية	100000.00	100000.00	/	/	/	/
تجهيزات الإنتاج	8112625.00	4056412.50	40556412.50	8112825.00	4867695.00	3245130.00
معدات	/	/	/	/	/	/
معدات مكتب	/	/	/	/	/	/
3- مخزونات	/	/	/	/	/	/
4- المدينون			4174230.47			4920737.65
الصندوق			1252269.14			1478021.30
البنك			2921961.33			3448716.30
مجموع			8230642.07			8171867.65
الخصوم	المبالغ خام	الإهتلاكات و المؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية
1- الأموال الخاصة			176707.95			173707.95
5- ديون	/	/	/	/	/	/
قروض بنكية			4863822.63			3847857.91
قروض أخرى (ANSEJ)			2431911.34			2431911.34
النتيجة			761201.01			8171867.65
المجموع			8230642.97			8171867.65

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم (01)

الجدول (2-15):السابعة والثامنة من عمر المشروع . العملة: دينار جزائري

	السنة السابعة			السنة الثامنة		
الأصول	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية
2- الاستثمارات	8112825.00	5676977.50	2433847.50	8112825.00	6490260.00	1622565.00
مصاريف إعدادية	/	/	/	/	/	/
تجهيزات الإنتاج	8112825.00	5678977.50	2433847.50	8112825.00	6490260.00	1622565.00
معدات	/	/	/	/	/	/
معدات مكتب	/	/	/	/	/	/
3- مخزونات	/	/	/	/	/	/
4- المدينون			2603883.13			2199000.00
الصندوق			781104.94			659702.99
البنك			1822578.19			1539306.97
مجموع			5937530.63			3821574.99
الخصوم	المبالغ خام	الإهتلاكات و المؤونات	مبالغ صافية	المبالغ خام	الإهتلاكات والمؤونات	مبالغ صافية
1- الأموال الخاصة			173707.95			173707.95
5- ديون			/			/
قروض بنكية			2431911.34			1215966.67
قروض أخرى (ANSEJ)			2431911.34			2431911.34
النتيجة			/			/
المجموع			5037530.63			3821574.96

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم (01)

8.**جدول حسابات النتائج التقديري:** من اجل تقدير التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها المشروع جراء القيام بالنشاط الإنتاجي، نقوم بإعداد جدول حسابات النتائج التقديري لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة فترة العمر الإنتاجي للمشروع وذلك بتحديد تكاليف الاستغلال، ومقارنتها مع الإيرادات واستخلاص النتائج المتوقعة للمشروع، نضيف إليها الإهتلاكات و المؤونات، فتتحصل على التدفقات النقدية الصافية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفرع الثاني: تقيم المشروع الاستثماري باستخدام مختلف المعايير : لقد اقتصرت الدراسة المالية التي قامت بها الوكالة على استخدام معيار صافي القيمة الحالية VAN،من اجل تقييم المشروع دون الاستعانة بمختلف المعايير الأخرى، لذا قمنا بحساب دليل الربحية وفترة استرداد المشروع، كإضافة لما هو موجود في الدراسة المالية للمشروع.

1. حساب صافي القيمة الحالية VAN : تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم وهو 7%، كما هو موضح في الجدول أعلاه، ويحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$VAN = \sum_{t=0}^{n} \left(\frac{CFt}{(1+r)^t}\right) - I$$

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا ويمكن اتخاذ قرار تمويله، ما دام صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، أي أن هذا المشروع ذو جدوى مالية، حيث أن تدفقاته النقدية خلال عمره الاقتصادي تغطي قيمة التكاليف الاستثمارية، لكن هذا المعيار وحده لا يكفي لتقييم المشروع الاستثمارية بل يجب الاستعانة بمختلف المعايير الأخرى كما أشرنا في الجانب النظري، لأن كل معيار يمكن أن يوفر معلومة مهمة لمتخذ القرار، ونظرا لأهمية مختلف هذه المعايير ،ليس هناك ما يمنع أن تؤخذ جميعها في الحسبان أثناء عملية اتخاذ، فاتخاذ قرار معين قد يعطي وزنا نسبيا أعلى لأحد هذه المعايير مقارنة بغيره من المعايير الأخرى، لكن يجب أن لا ينطوي هذا القرار على تجاهل للمعلومات التي توفرها المعايير الأخرى.

2. حساب فترة الإسترداد

من خلال التدفقات النقدية المتراكمة المبينة في الشكل أعلاه، نلاحظ أن فترة استرجاع التكاليف الاستثمارية للمشروع كانت خلال خمس السنوات الأولى من عمر المشروع، حيث بلغت التدفقات النقدية المتراكمة ..، وهذا يعبر عن قدرة المشروع على استرجاع قيمة رأس المال المستثمر خلال عمره الاقتصادي.

3.حساب معدل العائد المحاسبي TRC: يقيس هذا المعيار ربحية المشروع الاستثماري، ويعتمد على مفهوم الربح المحاسبي الناتج عن مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع بالتكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري، ويحسب بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\triangleright\ TRC = \frac{\frac{1}{N}\sum CFN}{I} \times 100$$

تشير نسبة العائد المحاسبي، أن المشروع يحقق عائد اكبر من العائد المطلوب المقدر7%.

3.حساب دليل الربحيةIP:

$$IP = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية}}{\text{إجمالي تكاليف الاستثمارية}}$$

أي أن:**IP** اكبر من الواحد وهذا يدل على ربحية مردودية المشروع.

وبالعودة إلى المعايير السابقة نستنتج أن المشروع إنشاء مؤسسة أشغال البناء والأشغال العمومية، مشروع ذو جدوى مالية، ومقبول ويمكن اتخاذ قرار بتمويله.

المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري باستخدام النسب المالية

من أجل إعطاء صورة حول الكفاءة المالية في تسيير الأموال المستثمرة وتحقيق الأرباح، يتم تحليل النسب المالية للمشروع، وذلك من خلال تحويل الميزانية المحاسبية التقديرية إلى ميزانية مالية حيث تعد الميزانية المالية لكل سنة من سنوات عمر المشروع، وذلك بالاعتماد على الميزانية المحاسبية التقديرية للمشروع، كما هو موضح في الجدول التالي:

من خلال ما تقدم من نسب مالية يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. المشروع يتوفر على رأس مال عامل موجب خلال سنوات عمر المشروع، بمعنى أنه قيمة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وتحقق فائض يقوم بتغطية جزء من الأصول المتداولة، حيث يعتبر هذا الفائض كهامش أمان للمشروع (20% من لأصول الثابتة في السنة الأولى)، لكن من خلال نسبة التمويل الدائم

تبين لنا ارتفاع هامش الأمان بنسب كبيرة، هذا راجع إلى عدم استغلال الأموال المتاحة وعدم استثمارها في اقتناء أصول جديدة، وهذا يدل على أن هناك أموال معطلة لا يتم استغلالها بالشكل الأمثل.

2. إن انخفاض المتتالي لمعدل دوران النقدية يدل على عدم كفاءة إدارة المشروع في استخدام النقدية في مختلف العمليات، خلال سنوات عمر المشروع.

3. تشير نسبة التمويل الخاص إلى الاعتماد الشبه الكامل على الديون في تغطية الأصول، خلال بداية المشروع حيث بلغت نسبة التمويل الخاص في السنة الأولى 43.2% من مجوع الأصول ،لكن هذه النسبة تحسنت بتوالي السنوات لتصل إلى 66.35% في السنة الثامنة، وهذا راجع إلى عدم توزيع النتائج المالية وإعادة استثمارها في المشروع.

4. تظهر نسبة الاستقلالية المالية، ونسبة المديونية تعرض المشروع لدرجة عالية من الخطر والمتمثل في عدم قدرة المشروع على السداد في المستقبل، حتى في حالة بيع جميع أصول المشروع(في حالة التصفية مثلا)، وهذا ما يبرر لجوء الوكالة إلى إنشاء صندوق ضمان القروض بالإضافة إلى الرهن الحيازة للعتاد.

5. تشير نسب ومؤشرات الربحية، على أن المشروع قادر على توليد الأرباح، وتحقيق نسبة مردودية جيدة للأصول، وهذا راجع بشكل كبير إلى الامتيازات الضريبية الممنوحة للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة.

6. يظهر معدل دوران الأصول تحسن كفاءة إدارة المشروع في استغلال مجموع أصوله على اختلاف أنواعها في زيادة رقم الأعمال.

عموما يمكن القول أن المشروع من خلال مختلف النسب والمؤشرات المالية قادر على سداد ديونه في المستقبل ،رغم تعرضه لدرجة عالية من المخاطرة الناتجة على عدم توازن مركزه المالي ،الذي يرتكز أساسا على التمويل عن طريق الاقتراض، لكن في المقابل يتوقع أن يحقق المشروع مقدار من الأرباح والعوائد ونسب مالية مردودية جيدة طول عمره الاقتصادي يمكنه من تغطية مختلف التكاليف، وهذا ما يعبر على الجدوى المالية للمشروع الاستثماري .

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة على البنك الوطني الجزائري فرع تيارت 540 على مهامه وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفيه وكذلك إجراءات منح القروض بالإضافة إلى الدراسة تقنوا اقتصادية لهذه المشاريع بكونها ممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

و من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها تم تقييم مشروع أشغال البناء والأشغال العمومية وذلك من خلال الدراسة المالية وتقدير التدفقات النقدية وكانت النتائج ايجابية تدل على صلاحية المشروع ومدى قدرته على استرداد أمواله في اقل وقت ممكن وانه صريح من الناحية الاقتصادية .

خاتمة

خاتمة:

في ختام مناقشة البنك الوطني الجزائري لموضوع سياسة تمويل الاستثمار يمكن القول أن هذه القضية ذات أهمية كبيرة للبنك لما له من دور رئيسي في تمويل الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي للبلاد يلتزم البنك بتوفير السيولة والتمويل اللازمين لمختلف المشاريع الاستثمارية في القطاعات الرئيسية مثل الصناعة والزراعة والبنية التحتية والتكنولوجيا لتعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة.

تتبنى سياسة تمويل الاستثمارات للبنك الوطني الجزائري مبدأ الموازنة بين مخاطر القروض وتحقيق عوائد مناسبة للبنوك والمستثمرين يتم تقييم المشاريع المقدمة لتمويل بعناية ومهنية لضمان جدواها الاقتصادية وتوافر الأمن المناسب كما يؤخذ في الاعتبار اتجاه السياسات الاقتصادية والتنموية للحكومة الجزائرية واتجاهات السوق واحتياجات العملاء المحتملين.

تسعى سياسة تمويل الاستثمارات إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية وتوفير التمويل اللازم لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. يتم توفير خيارات تمويل مرنة ومتنوعة مثل القروض التجارية وتمويل المشاريع وتمويل الأصول وتمويل التصدير وتهدف سياسة تمويل الاستثمارات إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية وتوفير التمويل اللازم لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. يتم توفير خيارات تمويل مرنة ومتنوعة مثل القروض التجارية وتمويل المشاريع وتمويل الأصول وتمويل التصدير وغيرها، مع توفير شروط سداد ملائمة وفترات سداد مرنة.

يتعاون بنك الوطني الجزائري أيضًا مع المؤسسات المالية والمستثمرين المحليين والدوليين لتوفير تمويل إضافي للمشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تعزز التطور الاقتصادي في البلاد.

في النهاية، تهدف سياسة تمويل الاستثمارات في بنك الوطني الجزائري إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الشاملة في البلاد. تعتبر الاستثمارات المستدامة والمبتكرة أساساً لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. يستمر بنك الوطني الجزائري في السعي نحو تحسين سياسة تمويل الاستثمارات وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والمالية والمتطلبات المستقبلية للبلاد.

أن عملية التقييم مهمة جدا بالنسبة للمشروع فهي تحدد نجاح المشروع أو فشله من خلال إستخدام المعايير المختلفة أي يجب أن يكون هناك تكامل فيما بينهم

عملية تقييم المشروع تساعد البنوك على تفادي الوقوع في المخاطر مستقبلا وبالتالي تعتبر كأحد ضمانات له لإسترداد القرض.

اختبار الفرضيات:

إثبات الفرضية التي تنص على اعتماد البنوك العمومية في تمويل المشاريع الاستثمارية عن السياسة التوزيعية ، فهذه الفرضية صحيحة لأنها تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية العادلة و تحقيق التوازن بين مختلف الفئات في المجتمع من خلال توجيه الأموال نحو المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع ككل .

نتائج الدراسة

– إن هدف هذه الدراسة هو محاولة خلق وكيفية تفعيل نشاطات هذه المصاريف بحيث تعمل على تطوير الجوانب الايجابية .

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلى :

1- مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة اثناء الدراسة لملف القرض وهذا يؤكد الفرضية الأولى.

2- في ظل العولمة و المنافسة والبحث عن الاستخدام الأكثر مرد ودية فالبنك يوجد جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

3- سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية بأن التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كافي لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع

4- غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمار في المحلات التي تشهد قبولا كثيرا ، وغياب المشاريع ذات المردودية وقابلة للتطوير تشجيع البنك على تفعيل تطويرها وهو ما تؤكده الفرضية الثالثة

توصيات و أفاق :

من خلال ماجاء في الدراسة و بناءا على النتائج العامة المتحصل عليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي :

1- التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بتأطير الاستثمار في الجزائر

2- تنويع مصادر التمويل و هذا للإستجابة إلى مختلف متطلباتها المالية

3- القيام بتدابير كثيرة بما يصن توعية و توجيه الشباب نحو الاستثمارات في القطاعات الأكثر أهمية.

أفاق :

و في الأخير لا نقول أننا أحلنا بكل جوانب الموضوع إما بسبب عجزنا و ضعفنا أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الأزمة من الهيئات المعنية و لهذا نطرح مجموعة من الآفاق البحثية في هذا الموضوع منها :

- واقع و أفاق تبني التمويل الاستثماري المناسب في البنوك
- دور القروض التي تمنحها البنوك لوكالة تشغيل الشباب
- لكل عمل بحثي بداية و نهاية و عليه هذه الأخيرة بداية لجملة من الأعمال القادمة، تسعى للإجابة على التساؤلات العلمية و إثراء البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر – 1994.
- بلخير بكاري ،دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي scf، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- بن هلال ندير، أسياخ سمير، مداخلة حول فعلية القاعدة القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ،ميرة بجاية،. يوم دراسي حول المخاطر البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول.
- جبار محفوظ، الأوراق المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2002
- جزء من حديث رواه البخاري وغيره عن الزهري قال:حدثني سالم بن عبد الله : عن عبد الله بن عمر (7164)
- خميسي شيحة ،التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2010
- صلاح ربيعة، محاضارت في مقياس المحاسبة العامة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،الجزائر، 2016،2017.
- طارق الحاج – مبادئ التمويل – دار الصفاء النشر و التتوزيع – عمان، الطبعة الأولى 2010.
- عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)،دار الزهرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997،ص282.
- ماجد أحمد عطاالله ،إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع – الأردن، عمان الطبعة الأولى 2011 .
- مبارك لسلوس ،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004.
- محمد الصيرفي، تعلم كيف تحدد هيكلك المالي وقارءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفي ،الإدارة المالية)التحليل المالي لمشروعات الأعمال(، دار الفتح لتجليد الفني، مصر، 2008.

- محمد عبد العزيز، عبد الله – الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي – الطبعة الأولى دار النفائس لنشر والتوزيع – الأردن – 2005 .
- محمد ندا ندا محمد لبدة – الاستثمار التمويلي ودوره في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الأزمات المالية – دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015 .
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الجزء الثاني، منشأة المعارف للتوزيع، مصر،1998 .
- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة مؤسسة وراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن الطبعة الولى 2010.
- صلاح حسن ،التطوارت و المتغيارت الاقتصادية الدولية(دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011.

الأوامر والجرائد الرسمية: :

- الأمر رقم 01،03 المؤرخ في 20،08،2001 يتعلق بتطوير الاستثمار – الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 أوت 2001 – المعدل والمتمم بالأمر رقم 06،08 المؤرخ في 15،07،2006 – الجريدة الرسمية العدد رقم 47، الصادرة في 2006 .

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

- بالعجين رياض، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، 540، مذكرة الماستر، تخصص: إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018،2019
- برابح فاطمة –ساسة تدعيم الاستثمار في الجزائر وإشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييميه للبرامج التنموية 2001_2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور تخصص علوم مالية قسم علوم تجارية كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم تسيير جامعة إبن خلدون تيارت الجزائر 2017_2018 .
- بركان نجاة –التنمية الاقتصادية ومشاكل التمويل في الجزائر – مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون –تيارت – 2010،2011

- بو لفراخ صابر، شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل،، 2020.
- الحاج علي حليمة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2008،2009.
- عباس سامية –التمويل الذاتي في المؤسسات المصغرة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيارت – مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر – تخصص مالية ،جامعة ابن خلدون تيارت ،2011،2012 .
- عتو الشارف ،تسوية أعمال الجرد حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر ،2017،2018.
- العربي أحلام، أنظمة الدفع الإلكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية ،2014، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون،تبارت.
- غربي حسين أمحمد بلعربي، دور الرقابة الداخلية في ضبط إجراءات منح القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/2018.
- ماني فاطمة، قدواري خديجة –دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة – البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة 37، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة اكلي امحند اولحاج، سنة 2017،2018 .
- محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ،الجزائر ،2009،2010.
- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980،2014) (،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017.
- قبايلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريhttp://www.bna.dz

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

Zone : 1

* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 1

*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	372 572,65	372 572,65
Cotisation fonds de garantie	127 675,35	
Assurances	144 897,30	
Autres frais	100 000,00	
Equipements de production	8 112 825,00	8 112 825,00
Equipements locaux	8 112 825,00	8 112 825,00
Equipements importés	0,00	0,00
bovins	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	199 959,51	199 959,51
Autres1		
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	8 685 357,16	8 685 357,16

N°Dossier : 140100511141

Raison sociale : [redacted]

Gérant : [redacted]

Activité :

ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le:		
	Montant Equip.	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

TIARET 05/04/2021

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant	Taux Particip	Montant finale
Apport personnel	2%	173 707,14	2%	173 578,51
[illegible]		173 707,14		
[illegible]		0,00		
[illegible]	28%	2 431 900,00	28%	2 431 900,00
[illegible]		0,00		
[illegible]		0,00		0,00
Crédit Bancaire	70%	6 079 750,01	70%	6 079 778,34
TOTAL	100%	8 685 357,16	100%	8 685 357,16

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6 079 778,34
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	1 215 955,67	1 215 955,67	1 215 955,67	1 215 955,67	1 215 955,67
Reste à rembourser (encours)	6 079 778,34	6 079 778,34	6 079 778,34	6 079 778,34	4 863 822,67	3 647 867,00	2 431 911,34	1 215 955,67
Cotisation au FG	21 279,22	21 279,22	21 279,22	21 279,22	17 023,35	12 767,53	8 511,69	4 255,84
Cotisation à verser	127 675,35							

Le taux de bonification est égal à 100 % et ce en application des dispositions du décret exécutif n° 13-250 du 2 juillet 2013,

Groupe :
Raison sociale :
Nom et Prénom du Gérant :
Activité :

Bilan Prévisionnels

ACTIF	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
	BRUT	Amort	NET	BRUT	Amort	NET	BRUT	Amort	NET	BRUT	Amort	NET
IMMOBILISATIONS												
Frais préliminaires												
Charges à répartir												
Primes de remboursement												
Immobilisations incorporelles												
Terrains												
Constructions												
Installations techniques												
Autres immobilisations												
Immobilisations en cours												
Avances												
Titres de participation												
Autres participations												
Prêts et autres actifs financiers non courants												
Impôts différés actif												
ACTIFS COURANTS												
Stocks												
Clients												
Autres débiteurs												
Impôts												
Autres actifs courants												
Placements et autres actifs financiers courants												
Trésorerie												
TOTAL ACTIF												

PASSIF	5 ème Année	6 ème Année	7 ème Année	8 ème Année
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis				
Capital non appelé				
Primes et réserves				
Actions propres				
Autres capitaux propres				
Résultat de l'exercice				
Résultats reportés				
Acomptes sur résultat				
Autres capitaux propres				
PASSIFS NON COURANTS				
Provisions				
Impôts différés passif				
Emprunts et dettes financières				
Autres dettes non courantes				
Produits constatés d'avance				
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs				
Autres dettes				
Impôts				
Autres passifs courants				
Concours bancaires				
TOTAL PASSIF				

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الـه
الوكـالـة الـوطنيـة لـدعـم وتـنمية المقاولاتية

Zone : 2
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 1
*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubriques	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	127 675,25	127 675,25
Assurances	144 377,25	144 377,25
Frais Préliminaires	100 000,00	100 000,00
Equipements de production	8 113 835,00	8 113 835,00
Equipements locaux	8 113 835,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Matériels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Matériels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres imports et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et pose	0,00	
Fonds de roulement	200 000,00	200 000,00
Autres 1	0,00	0,00
Autres 2	0,00	0,00
TOTAL	8 585 887,50	8 585 887,50

N°Dossier : 140330511[illegible] date: 07/03/2021
Raison sociale : TAHRI HOUARI
Gérant : TAHRI HOUARI
Activité : RESTAURATION RAPIDE (FAST - FOOD)

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux-Part(%)	Montant
Apport personnel	30	1 [illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	0,00
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	0,00
Crédit Bancaire	70	6 [illegible]
TOTAL	100	[illegible]

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6 [illegible]
Durée du crédit	6 ans
Taux d'intérêt bancaire	3,5%
Taux de différé	0
Taux de différé réel	0,00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Principal	0,00	0,00	1 [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Reste à rembourser (Encours)	6 [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Intérêts Bancaires à payer	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Cotisation au FG	21 [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Cotisation à vivier	187 [illegible]							

(B.6) POLITIQUE DES PRIX

les prix sont étudies suivant le marché offre est demande - concurrentiel

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

Faire de la publicité tous azimuts (parution dans les annuaires, publicité dans les journaux, carte de visite, calendrier, prospectus aux lieux stratégiques...)

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

Cycle de production (en Jour)

(C.2)EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Cotisation fonds de garantie	127 675,35	127 675,35
Assurances	144 897,29	144 897,29
Frais Préliminaires	100 000,00	100 000,00
Equipements de production	8 112 825,00	8 112 825,00
Equipements locaux	8 112 825,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Matériels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	200 000,00	200 000,00
Autres 1	0,00	0,00
Autres 2	0,00	0,00
TOTAL	8 685 397,64	8 685 397,64

(C.3)DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.

200 000 DA

(A.2) PRESENTATION DU PROJET

a) Nature du projet

Le bâtiment et travaux publics est plus communément appelé par son abréviation BTP. Ce secteur économique rassemble l'ensemble des activités et des corps de métiers intervenant dans le cadre de la construction d'édifices et d'infrastructures publics et privés, à destination industrielle ou non

b) Localisation du projet

Siège social :commune de dahmouni

Caractéristiques de la zone où se trouvent ces locaux : URBAINE

c) Nombre d'emplois à créer :

Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) : 6

(B) ETUDE DE MARCHE

(B.1) OFFRE GLOBALE

l'offre actuellement ne répond pas au besoins des consomateurs - l'offre au future sera selon la demande

(B.2) DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL

vue que la region de sougueur est en voie d'extension il y a une grande demande au niveau des produits

Caractéristiques de la demande :

immeubles, établissements scolaires, industries, bureaux, locaux commerciaux. Le secteur du bâtiment regroupe les entreprises qui participent à la construction, mais également à l'aménagement intérieur de ces différents édifices. Leurs savoir-faire, aussi divers que variés, s'étendent de la charpente à la menuiserie, en passant par la plomberie ou l'électricité. De leur côté, les travaux publics concernent la construction des infrastructures publiques. À la différence du bâtiment, la maîtrise d'ouvrage est généralement assurée par l'État ou les collectivités locales. À ce titre, ils sont régis par le code des marchés publics. Certains projets de grande envergure, sous maîtrise d'ouvrage privée, sont également considérés comme des ouvrages de travaux publics : centrales nucléaires, aéroports, parkings...

(B.3) MARCHE CONCURRENTIEL

La concurrence se manifeste par la guerre des prix qui fait des ravages

(B.4) MARCHE DU PROJET

L'urbanisation accélérée de la population algérienne et la croissance démographique Constatées ont généré une demande en produits agricoles, qui reste toujours à satisfaire :

(B.5) CANAUX DE DISTRIBUTION

les canaux de distributions sont bien choisis d'une manière à assurer une bonne qualité de produit avec capacité d'expansion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES		31/01/2021	DATE DE DEPOT DU DOSSIER		24/02/2021		
ANTENNE DE :	TIARET		ANNEXE DE:	TIARET			
N° DOSSIER (sieje3)	14010051141		NOMENCLATURE	CNAC	CODE	109201	
INTITULE DU PROJET :	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT						
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	[redacted]				
SECTEUR D'ACTIVITE :	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS						
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	OUI	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE		

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : [redacted]
Prénom : [redacted]
Fils de: [redacted] Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : 24/02/1984 à: DAHMOUNI /TIARET
Situation familiale : CELIBATAIRE HANDICAPE: NON
Adresse: CITE DE LA GARE DAHMOUNI /TIARET
Tel fixe Mobile [redacted]
Diplôme(s) : DROIT ECONOMIQUE
Expérience professionnelle :

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom :
Prénom :
Fils de: Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : et de : à:
Situation familiale : HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe Mobile E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

Deuxième associé :

Nom :
Prénom :
Fils de: Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : et de : à:
Situation familiale : HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe Mobile E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

Troisième associé :

Nom :
Prénom :
Fils de: Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : et de : à:
Situation familiale : HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe Mobile E-mail :
Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	31/01/2021	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	24/02/2021		
ANTENNE DE :	TIARET	ANNEXE DE:	TIARET		
N° DOSSIER (sieje3)	14010051141	NOMENCLATURE	CIRC	CODE	105201
INTITULE DU PROJET :	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	[redacted]		
SECTEUR D'ACTIVITE :	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS				
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	OUI	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

Prénom et nom de l'accompagnateur:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

Agence de wilaya : TIARET
Réf N° : 014 088 CT 22

0 AVR 2022

BNA
Agence : 540 TIARET

ORDRE DE VIREMENT

Veuillez par le débit de notre compte N° : **00100540030030105127**

Virez en faveur de la micro-entreprise : **DJADJATI AHMED**

Gérant : **DJADJATI AHMED**

Adresse : **CITE LA GARRE DAHMOUNI, DAHMOUNI, TIARET**

Activité : **ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT**

Titulaire du compte N° : **00100540030000204004**

Banque : **BNA**

Agence : **540 TIARET**

Montant en chiffres : **2 048 770,00 DA**

Montant en lettres : **deux millions Quarante huit mille Sept Cent soixante Dix dinars et zéro centimes.**

Représentant le Prêt Non Rémunéré accordé au titre de la création d'une micro entreprise dans le cadre du dispositif ANADE.

Salutations distinguées

Le Comptable

Le Directeur de l'agence de wilaya

N°Cpualier : 14010001141
Raison sociale : [illegible]
Nom et Prénom du Gérant : ABDEL-HADI
Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUS CORPS D'ETAT

Bilan Prévisionnels

ACTIF	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
1-NON IMMOBILISATIONS	1 481 317,14	4 401 415,14	4 080 412,00	8 112 105,00	4 967 105,00	3 145 000,00	8 112 105,00	5 673 737,50	2 438 367,50	8 112 105,00	6 480 260,00	1 631 845,00
Frais préliminaires	127 076,36	127 076,36	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissables	144 997,23	144 997,23	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais préliminaires	100 000,00	100 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations Production	8 112 105,00	4 080 412,00	4 080 412,00	8 112 105,00	4 967 105,00	3 145 000,00	8 112 105,00	5 673 737,50	2 438 367,50	8 112 105,00	6 480 260,00	1 631 845,00
Terrain	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments Agricoles	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériels de Bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Agencements	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
2-STOCKS												
Matières et Fournit.			0,00			0,00			0,00			0,00
3-CREANCES			4 178 230,47			4 105 000,00			190 369,13			2 190 000,34
Clients			1 956 280,14			1 621 014,30			791 104,34			869 709,84
Fournisseurs débiteurs			1 221 950,33			483 716,43			1 101 927,41			1 320 290,50
Etat			0,00			0,00			0,00			0,00
TOTAL			5 259 542,97			6 173 847,18			5 017 536,63			3 821 574,34
PASSIF												
4-CAPITAUX PROPRES			171 787,35			171 787,35			171 787,35			171 787,35
Capitaux propres												
5-DETTES FINANCIERES												
Emprunts bancaires			4 909 755,62			5 941 060,50			3 845 749,28			1 965 786,93
Autres emprunts et DLG			2 431 911,34			2 431 911,34			2 431 911,34			2 431 911,34
Dettes fournisseurs												
Dettes d'exploitation												
Dettes d'investissement			0,00			0,00			0,00			0,00
Etat/IBS			0,00			0,00			0,00			0,00
TOTAL			761 201,01			1 133 081,16			0,00			0,00
			1 230 141,07			1 171 847,65			5 017 536,63			3 821 574,34

N°Ouvrier :
Raison sociale :
Nom et Prénom du Gérant :
Activité :

Bilan Prévisionnels

ACTIF	1er année			2ème année			3ème Année			4ème année		
Investissements	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
Frais préliminaires	144 897,00	28 979,40	115 917,60	144 897,00	57 958,80	86 938,20	144 897,00	86 938,20	57 958,80	144 897,00	115 917,60	28 979,40
Equipements de production	100 000,00	20 000,00	80 000,00	100 000,00	40 000,00	60 000,00	100 000,00	60 000,00	40 000,00	100 000,00	80 000,00	20 000,00
Divers	11 112 825,00	611 205,50	7 301 542,50	11 112 825,00	1 722 915,00	9 390 210,00	11 112 825,00	2 463 847,50	8 761 977,50	11 112 825,00	3 245 190,00	7 867 635,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements bouland	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériel informatique	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Achat	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Brevets	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériel de bureau												
G.CAPITAUX												
Capital		191 465,40										
Banque		168 472,00										
Caisse		439 930,44										
T O T A L		0,00										
PASSIF		6 201 024,01										
1- FONDS PROPRES												
Fonds propres		173 722,30										
2- DETTES D'INVESTISS												
Emprunt bancaire		0,00										
Amortissements (VALEUR)		6 027 301,71										
Dotations aux		2 451 911,34										
Bénéfice avant impôt												
Déficit avant impôt												
Dotation aux réserves		0,00				0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation		0,00				0,00			0,00			0,00
RESULTATS		-414 379,04				-143 391,44			0,00			0,00
T O T A L		6 201 024,01				6 641 028,02			6 027 301,71			453 104,03

N°Dossier :	14010051141
Raison sociale	DJAOJATI ABDELHADI
Nom et Prénom du Gérant :	ABDELHADI
Activité :	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	173 707,95
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	100 000,00		
CFG	127 675,35		
Assurance	144 837,29		
Equipements de production	8 112 825,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	0,00		
Matriels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	0,00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0,00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	200 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	6 079 778,34
Frais de la location	0,00	Autres emprunts (PNR Classique)	2 431 911,34
		Autres emprunts (PNR LO)	0,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
TOTAL	8 685 397,64	TOTAL	8 685 397,64

N°Dossier :	14010051141
Raison sociale	DJADJATI ABDELHADI
Nom et Prénom du Gérant :	TAHRI HOUARI
Activité :	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	3 360 000,00	3 696 000,00	4 065 600,00	4 472 160,00	4 919 376,00	5 411 313,60	5 952 444,96	6 547 689,46
Prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matière et fournitures consom,	1 500 000,00	1 575 000,00	1 653 750,00	1 736 437,50	1 823 259,38	1 914 422,34	2 010 143,46	2 110 650,63
Services	530 000,00	551 200,00	573 248,00	596 177,92	620 025,04	644 826,04	670 619,08	697 443,84
Transport	150 000,00	156 000,00	162 240,00	168 729,60	175 478,78	182 497,94	189 797,85	197 389,77
Loyers charges locatives	180 000,00	187 200,00	194 688,00	202 475,52	210 574,54	218 997,52	227 757,42	236 867,72
Entretien et réparation	150 000,00	156 000,00	162 240,00	168 729,60	175 478,78	182 497,94	189 797,85	197 389,77
Autres services	50 000,00	52 000,00	54 080,00	56 243,20	58 492,93	60 832,65	63 265,95	65 796,59
Valeur ajoutée	1 330 000,00	1 569 800,00	1 838 602,00	2 139 544,58	2 476 091,59	2 852 065,22	3 271 682,42	3 739 596,98
Frais de personnel	667 400,00	675 648,00	689 160,96	702 944,18	717 003,06	731 343,12	745 969,99	760 889,39
Frais divers	266 176,51	151 688,79	138 646,03	126 909,35	112 030,49	98 327,94	85 516,05	73 559,77
Assurances	144 897,29	130 407,56	117 366,80	105 630,12	95 067,11	85 560,40	77 004,36	69 303,92
Autres frais	121 279,22	21 279,23	21 279,23	21 279,23	17 023,38	12 767,53	8 511,69	4 255,84
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	885 797,03	885 797,03	885 797,03	885 797,03	885 797,03	885 797,03	885 797,03	885 797,03
Charges d'exploitation	1 814 373,54	1 713 133,81	1 713 604,02	1 715 650,55	1 714 850,58	1 715 468,09	1 717 283,06	1 720 246,18
RBE	-484 373,54	-143 333,81	124 997,98	423 894,03	761 240,01	1 136 597,13	1 554 399,36	2 019 349,80
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	77 719,97	100 967,44
Résultat d'exploitation	-484 373,54	-143 333,81	124 997,98	423 894,03	761 240,01	1 136 597,13	1 476 679,39	1 918 382,36
Cash flow net	401 423,49	742 463,22	1 010 795,01	1 309 691,05	1 646 886,03	2 022 164,15	2 362 476,41	2 804 179,80
Cash flow cumulés	401 423,49	1 143 886,70	2 154 681,71	3 464 372,76	5 111 372,80	7 133 766,95	9 496 243,37	12 300 421,77
Cash flow actualisé	375 162,14	648 497,87	825 109,52	999 157,03	1 172 236,84	1 441 939,08	1 694 443,03	1 987 340,85
VAN	462 569,01							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ولاية : تيارت
الوكالة الولائية : تيارت
الفرع المحلي: تيارت
شهادة رقم: 2022/140100042

قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالانجاز مرحلة الإنشاء

المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

-بمقتضى الأمر رقم 14 -96 المؤرخ في 24جوان سنة 1996 ، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، ولاسيما المادة 16 منه،
-بمقتضى الأمر رقم 31-96 المؤرخ في30 ديسمبر سنة 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 .
-بمقتضى قانون رقم 02-97 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997، والمتضمن قانون المالية لسنة 1998 ولاسيما المادة46 منه.
-بمقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 ، و المتضمن قانون المالية لسنة 2004،
-بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1430 الموافق ل 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .
-بمقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،
-بمقتضى القانون رقم 08-13 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014،
-بمقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015،
-بمقتضى القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأول عام 1442 الموافق ل 31 ديسمبر سنة 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1996 ، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم .
-وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو سنة 2021 والمتضمن تعيين الوزير الأول،
-وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 07 يوليو سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
-بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 11 ماي 2021، المتضمن تعيين السيد يوغرو أمين الشريف مديرا عاما للوكالة،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، المعدل و المتمم،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 -200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق ل 09 يونيو سنة 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، المعدل و المتمم،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل و المتمم،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 116 الذي عنوانه " الصندوق الخاص للتطوير الاقتصادي للهضاب العليا"
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18- 191 المؤرخ في 09 ذو القعدة عام 1439 الموافق ل 22 جويلية 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها،
-بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991، المتعلق بتحديد الدائرة الواجب ترقيتها.
-بمقتضى طلب منح الامتيازات المقدمة رقم 0051574 بتاريخ 2021/06/22
- بمقتضى شهادة التأهيل رقم 2021/140100356 بتاريخ 2021/09/19
- بمقتضى اتفاقية الاكتتاب في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع رقم 00254/2021 بتاريخ 12/12/2021

يقـــــرر

المادة 01 / : يعد هذا القرار في إطار الاستثمار المؤهل للمساعدة من جهاز دعم تشغيل الشباب .

المادة 02 /: **التعريف بالمؤسسة**

- العنوان الاجتماعي أو التسمية... : [redacted]
- عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي)...: [redacted]
- البلدية: [redacted] الولاية : تيارت
- الشكل القانوني : **شخصية طبيعية**
- النظام الضريبي: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ☐ النظام الضريبي الحقيقي ■
- النشاط ..... : **مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله**
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع : **14/00-2172610 A 21**
- رقم التعريف الضريبي..... : **193141500789141**
- الرقم الجبائي..... : **14130183151**

SS 810897/22

Banque Nationale d'Algérie BNA البنـــك الوطـــني الجـــزائري

اتفاقية قرض الاستثمار

بين:

البنك الوطني الجزائري, شركة مساهمة, ذات رأس مال قدره 150مليار دينار جزائري, و المسماة فيما بعد "البنك", و الكائن مقرها الاجتماعي برقم 08 شارع ارنسطو شي غفارة بالجزائر العاصمة, ممثلة من طرف السيد **ايت عمران عبد العزيز** مدير لوكالة: **تيارت 540** المخول له جميع السلطات من اجل إبرام الاتفاقية الحال

من جهة.

و:

السيد [redacted] بعد " **المقترض**" والكائن مقره الاجتماعي : حي المحطة بلدية دحموني ولاية تيارت
المولود **بتاريخ** 2[redacted] **ببلدية مهدية ولاية تيارت ذو الجنسية : جزائرية** ،و الساكن **بحي المحطة الدحموني** تيارت ،المقيد في السجل التجاري تحت رقم 21/ 2172610 **14/00** - بتاريخ 2021/10/12 **و** الرقم الجبائي 193141500789141.

الديباجة.

يعرض مايلي:

1- وصف و ثمن المشروع :

يتمثل المشروع مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحله .
و الثمن الاجمالي للمشروع محدد بمبلغ 8.195.080.00 د.ج
موزع كمايلي :

الوصف	الثمن (بالدينار)	الثمن (بالعملة الصعبة)	المجموع%
مصاريف إعدادية	100.000.00		1.22%
اشتراكات صندوق ضمان القروض	90.350.93		1.10%
تأمينات	31.245.00		0.38%
مصاريف النقل			
عتاد متحرك	/		/
تجهيزات الإنتاج	7.473.500.00		91.19%
أموال متداولة	499.984.07		6.10 %
الثمن الإجمالي للمشروع	8.195.080.00		100%

1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ولاية : تيارت
الوكالة الولائية : تيارت
الفرع المحلي: تيارت
شهادة رقم: 2021/140100356

شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

تعريف المؤسسة :

العنوان الاجتماعي أو التسمية: [redacted]
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) : بلدية الدحموني
البلدية : **دحموني** الولاية : تيارت
الشكل القانوني: شخص طبيعي ■ شخص معنوي ☐
النظام الضريبي: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ☐ النظام الضريبي الحقيقي ■
الدراسة المالية (مخطط الاعمال) متضمنة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: نعم ☐ لا ■
النشاط : **مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحله**

تعريف صاحب أو اصحاب المشروع :

الاستثمار اسخر من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبين أدناه

صاحب المشروع 1 :

اللقب : [redacted] الاسم : [redacted]
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : [redacted] مكان الازدياد -البلدية : المهدية الولاية : تيارت
العنوان : حي المحطة ، دحموني، تيارت

صاحب المشروع 2 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : .....

صاحب المشروع 3 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : .....

صاحب المشروع 4 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : .....

طبقا لقرار لجنة انتقاء واعتماد وقبول المشاريع في دورتها رقم **2021/236** بتاريخ **18/08/2021** . و ردا على طلبكم للاستفادة من الامتيازات رقم **0051574** بتاريخ **2021/06/22** يسعد **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** الشباب أن تعلمكم بأن استمارتكم مؤهل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بداية من تاريخ إعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية في إطار الإقرار على النحو التالي، مع التقيد بالالتزامات التالية:

- رصيد المساهمة الشخصية.

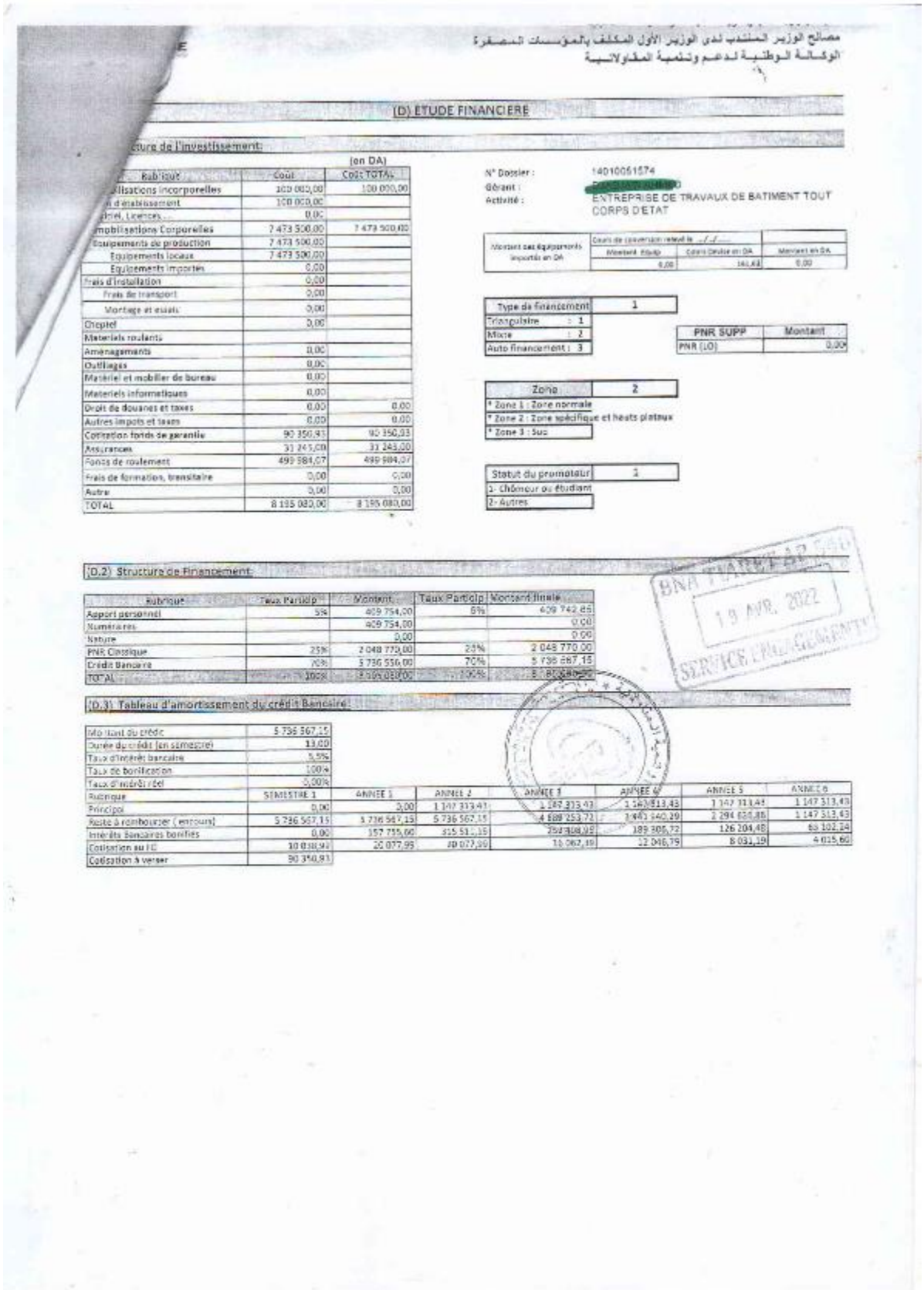

مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Immobilisations incorporelles	100 000,00	100 000,00
Frais d'établissement	100 000,00	
Brevet, Licences, ...	0,00	
Immobilisations Corporelles	7 473 500,00	7 473 500,00
Equipements de production	7 473 500,00	
Equipements locaux	7 473 500,00	
Equipements importés	0,00	
Frais d'installation	0,00	
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Cheptel	0,00	
Materiels roulants		
Amenagements	0,00	
Outillages	0,00	
Matériel et mobilier de bureau	0,00	
Materiels informatiques	0,00	
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	90 350,93	90 350,93
Assurances	31 243,00	31 243,00
Fonds de roulement	499 984,07	499 984,07
Frais de formation, transitaire	0,00	0,00
Autre	0,00	0,00
TOTAL	8 195 080,00	8 195 080,00

N° Dossier : 1401005157[illegible]
Gérant : [illegible]
Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le ../../....		
	Montant Devise	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	141,43	0,00

Type de financement	1
Triangulaire : 1	
Mixte : 2	
Auto financement : 3	

PNR SUPP	Montant
PNR (LO)	0,00

Zone	2
* Zone 1 : Zone normale	
* Zone 2 : Zone spécifique et hauts plateux	
* Zone 3 : Sud	

Statut du promoteur	1
1- Chômeur ou étudiant	
2- Autres	

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant	Taux Particip	Montant finale
Apport personnel	5%	409 754,00	5%	409 742,85
Numeraires		409 754,00		0,00
Nature		0,00		0,00
PNR Classique	25%	2 048 770,00	25%	2 048 770,00
Crédit Bancaire	70%	5 736 556,00	70%	5 736 567,15
TOTAL	100%	8 195 080,00	100%	8 195 080,00

BNA AGENCE [illegible]
19 AVR. 2022
SERVICE CREDIT

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	5 736 567,15
Durée du crédit (en semestre)	13,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	SEMESTRE 1	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6
Principal	0,00	0,00	1 147 313,43	1 147 313,43	1 147 313,43	1 147 313,43	1 147 313,43
Reste à rembourser (encours)	5 736 567,15	5 736 567,15	5 736 567,15	4 589 253,72	3 441 940,29	2 294 626,86	1 147 313,43
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	157 755,60	315 511,15	252 408,92	189 306,72	126 204,48	63 102,24
Cotisation au FG	10 038,99	20 077,99	20 077,99	16 062,39	12 046,79	8 031,19	4 015,60
Cotisation à verser	90 350,93						

Banque Nationale d'Algérie | BNA | البنك الوطني الجزائري

Siège Social : 8, Bd, Ernesto « Che » Guevara Alger
Société, par actions au Capital de 150.000.000.000 de DA.
R.C. – Alger 0012904 B 00

Annexe II à la circulaire n° 2345 du 07/10/2021

Tiaret le **25/11/2021**

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Mr : DJADJATI AHMED

Objet : A/S de votre demande de financement.
Micro Entreprise de : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

En réponse à votre demande de financement du **09/11/2021**, nous avons le Plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1-Montant du crédit **5.736.567,15 DA** ;
2-Durée six ans (06) et six (06) mois dont dix-huit (18) mois de différé ;
3-Taux d'intérêt bonifié à 100% ;

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par l'**ANADE** des documents suivants :

1- copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, acte de donation , acte de près à usage , bail de location d'une durée minimum de deux (02) ans renouvelables) au nom du promoteur pour les activités sédentaires ;
2- copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan ....) ;
3- copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4- copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale ;
5- procès – verbal de visite du local devant abriter l'activité, établit par l'agence, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités non sédentaires ;
6- contrat d'adhésion au Fond de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire;
7- Une copie originale de la décision d'Octroi d'Avantage au titre de la phase réalisation en création ou en extension ;
8- Une copie des factures pro forma ou devis actualisés s'il y a lieu ;
9- justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel ;
10- Originaux d'ordres d'enlèvement de chèques.

La durée de validité de cet accord est fixée à une année, renouvelable une seule fois, à compter de la date de la notification.

Copie : Antenne **ANADE**.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Le Directeur
A. AIT AMMAR

25/11/2021 المستلم

SUR LA PLACE : Aucune information

11.5 RESPECT DES ENGAGEMENTS ET REACTIVITE FACE AUX INCIDENTS : Nouvelle relation

11.6 TOUTE INFORMATION POUVANT IMPACTER POSITIVEMENT OU NEGATIVEMENT LE RISQUE DE CREDIT : /

12. APPRECIATION GLOBALE DE LA RELATION PAR LE DIRECTEUR DE L'AGENCE :

Dossier validé au CSVF , il s'agit d'une création d'activité de ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT .favorable pour le financement de 70% de l'activité à hauteur de 5.736.567,15 DA

Le Directeur

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ANNEXE 11 à la circulaire N°2316 du 20/05/2021.

FICHE D'APPRECIATION DU CLIENT

COMITE DE CREDIT AGENCE N° 08 DU 25 NOV. 2021

AGENCE : AP TIARET 540 DRE : MOSTAGANEM 198

1. NATURE DE LA DEMANDE DE CREDIT:

Première demande	★
Renouvellement de concours	☐
Extension de concours	☐
Besoin exceptionnel	☐

2. COORDONNEES DU DEMANDEUR :

- Nom/Prénom ou raison sociale: [redacted]
- Forme Juridique : P.PHYSIQUE
- Date de création : /
- Groupe d'affaires : /
- Adresse du siège social: [redacted] TIARET
- Activités :ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT
- Principaux dirigeants : [redacted]
- Capital social: 409.754,80 DA
- Date d'entrée en relation: 09/11/2021
- Date de la 1ère demande de crédit : 22/11/2021
- Clé Banque d'Algérie :
- Numéro d'Identifiant Fiscal : /
- Autres affaires du Groupe et leur domiciliation: /

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Fonds de Caution Mutuelle
De Garantie Risques/ Crédits
Jeunes Promoteurs

صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار
القروض الممنوح
لبعض الشباب ذوي المشاريع

ANTENNE : TIARET
ANNEXE : TIARET

CONTRAT D'ADHESION
N ° : 00254/2021

Entre

Le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risques/Crédit Jeunes Promoteurs ,crée par décret exécutif n°98-200 du 06 Juin 1998 , modifié et complété , ci-après dénommé « Fonds » , représenté par Mr : HACHELEF MOKHTAR , Délégué Principal de la wilaya de TIARET ,Sis à : 100 LOGTS FNPOS ROUTE DE SOUGUEUR - TIARET

D'une part

Et
Le soussigné

Nom : DJADJATI N° Dossier : **14010051574**

Prénom : AHMED Nom de jeune fille :

Adresse : CITE LA GARE DAHMOUNI , W-TIARET

N°pièce d'identité : **200585531** **délivré le 19/10/2016 par commune de DAHMOUNI**

Agissant en qualité (activité du souscripteur) : **ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT**

Ci-après dénommé le souscripteur,

D'autre part,

ETS YASSER EQUIPEMENTS

VENTE EN GROS MATERIELS INDUSTRIELS

ADRESSE : D/117 route de ain guassme n° 15 tiaret- e-mail : hadibend@gmail.com

RC N° : 14/01-2141721 A 09
NIF N° : 183140100121150
NIS N° : 198314010012156
ART N°: 14015606245

facture difinitive

F: 010-2022

le : 29-06-2022

client : Djadjat chaped
-tiaret-

n°	Description	PU HT	Quantité	Montant HT
1	Machine a projeter des enduits et ciment et monocouche PFT G4 smart pompe a malaxeur 220V 0,37 KW compresseur LK250 moteur de pompe 5.5 KW racordement electrique 400 V racordement de l eau 3/4 pression 2.5 BAR	2 390 000,00	1	2 390 000,00
2	Betonniere UFMATP V 440	1 100 000,00	1	1 100 000,00
3	Pied droit métaléque L4.0 M	4 950,00	170	841 500,00
4	Échafaudage métallique montage rapide avec marche pieds	37 500,00	10	375 000,00
5	talocheuse helico type moteur honda gx160 5,5 hp 4 kw démarrage manuel	235 000,00	1	235 000,00
6	paneaux pour poteaux metallique en plaque y compris accessoires de scellement H 3 ML	73 000,00	17	1 241 000,00
7	monte-charge marque materio puissance moteur 1.5KW chage nominal 400kg 230 v made in italy ,supprt de levage et Godet monte mâtereaux métallique	234 500,00	1	234 500,00
8	Coffrage métallique en plaques pour 120 M2 plaque de 100x50 cm	830 000,00	1	830 000,00
9	Brouettes	4 500,00	10	45 000,00
10	pelle	1 450,00	10	14 500,00
11	groupe électrogene 4,5 kva marque DAEWOO	167 000,00	1	167 000,00

Règlement :par cheque

Arrêter la présente facture à la somme de:
Huit Million Huit Cent Quatre-Vingt-Treize Mille Quatre Cent Soixante Cinq Dinars

TOTAL HT	7 473 500,00
TVA 19%	1 419 965,00
TOTAL TTC	8 893 465,00

DATE signature& CACHET

! BANQUE NATIONALE D'ALGERIE PRS-004-2587 !

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide)

! Date .....: 7 Aout 2022 a 09:35
! Agence .....: 00540 TIARET
! Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN Page : 1

!Numero de pret .....: 003545
!Type de pret .....: 423 CREDIT BONIF ANSEJ 100%
!Client .....: 0054043340 [redacted]

!Engagement disponible .....: 0937000783-96 EDMT professionnels
!Engagement de pret .....: 0537000810-17 CMT emploi jeunes
!Compte de remboursement ...: 0300002040-04 CCdzd professionnels
!Compte d'impayes .....: 0701003925-86 CREDITS AMORTIS.IMPAYES
'Compte d'attente .....: 0414002116-48 CREDITS ATTENTE REGLEMENT
0701003924-89 IMPAYES SUR ACCESSOIRES

Montant du pret .....: 5.736.567,15
Deblocage .....: 01 5.316.567,15 21/07/2022
02 49.000,00 07/08/2022
Source de financement .....: Source Finan.Moyen terme

		Taux ou montants	Taxes	Periode	Terme Echu	Perception
Type de plan .....:	DEGRESSIF					
Echeance fin de mois .....:	NON	INTERET	19,000000 %			
Nombre d'echeances .....:	10	COMMISSION GEST 0,500000 %	19,000000 %			Mise en place
Gestion du differe .....:	GRACE					
Nombre de jours reels .....:	OUI					
Pret indexe .....:	OUI		19,000000 %			
Date de mise en place .....:	25/11/2021	Taxe/capital .:				
Date de 1ere echeance .....:	25/11/2023					
Date de derniere echeance .:	25/05/2028					
Date limite d'utilisation .:	25/11/2023					

No	Date Echeance	Amortissement / Com.Eng.	INTERET / Taxe/INTERET / Taxe/Com.Eng.	COMMISSION GEST / Int.Imp.	Taxe COMMIS / Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Tx/Capital / Taxe/Pen.Re	Montant echeance / Reste du	Eta
000	25/11/2021			28.682,84	5.449,74			34.132,58	CPT
001	25/11/2023	536.556,72						536.556,72 4.829.010,43	
002	25/05/2024	536.556,72						536.556,72	

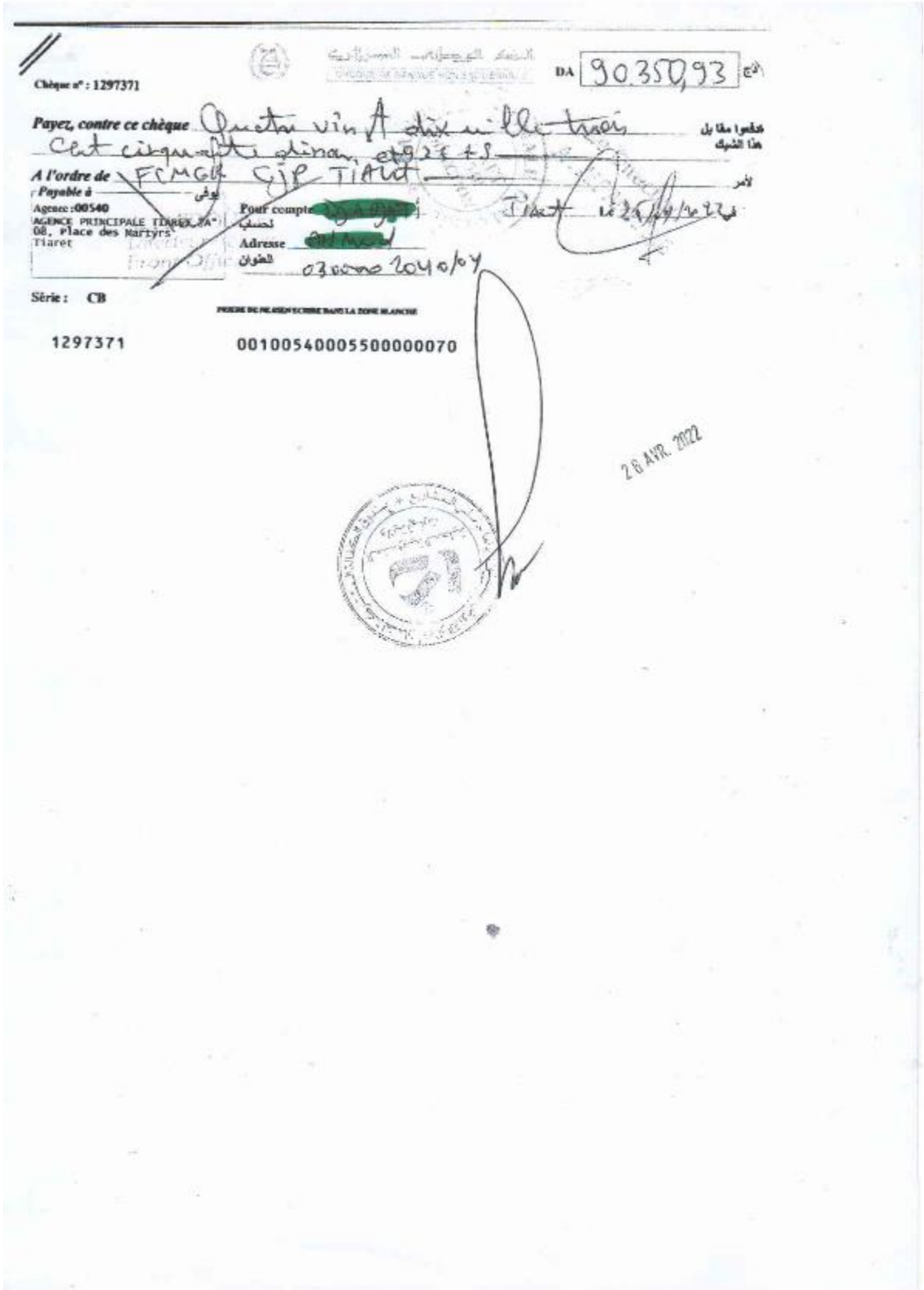

Chèque n° : 1297371

DA 90350,93

Payez, contre ce chèque Quatre vingt A dix mille trois cent cinquante cinq dinars et 93 cts

A l'ordre de FCMGB CJP TIARET

Payable à

Agence :00540
AGENCE PRINCIPALE TIARET N°
08, Place des Martyrs
Tiaret

Pour compte

Adresse

Tiaret Le 26/04/2022

03 Juin 2040/04

Série : CB

1297371 00100540005500000070

26 AVR. 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية: تيارت
الوكالة الولائية: تيارت
فرع محلي : تيارت
رقم : 140100556/2022

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) [redacted] المولودة 02/07/1993

التسمية الاجتماعية للمؤسسة [redacted]

النشاط **مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله**

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك **BNA** **TIARET 540**

الصك البنكي لفائدة الممون بمبلغ يمثل 90 % **من الطلبية و هذا لتمكينه من اقتناء التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي** المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لمخطط الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع.

الصك الخاص بالتأمين لكل الأخطار سوف يتم تحريره بنسبة 100 % بعد الحصول على التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي.

رقم	المزود
01	[redacted]YASSER EQUIPEMENTS

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون.

بتاريخ 20 جويلية 2022

مدير الوكالة الولائية

A.P. TIARET 540
20 JUIL. 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية: تيارت
وكالة ولائية : تيارت
فرع محلي : تيارت
رقم : 2022/140100360

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) [redacted] المولود(ة) 1993/07/02

التسمية الاجتماعية للمؤسسة [redacted]

النشاط مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك BNA TIARET 540

لصالح البنكي لفائدة الممون مبلغ يمثل 10 % من الطلبية و هذا لتمكينه من اقتناء التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لإنجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع.

الصك الخاص بالتأمين لكل الأخطار سوف يتم تحريره بنسبة 100 % بعد الحصول على التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي.

رقم	الممون
1	YASSER EQUIPEMENTS

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون

بتاريخ.....

مدير الوكالة الولائية

19 MAI 2022

19 MAI 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية: تيارت
وكالة ولائية :تيارت
فرع محلي : تيارت
رقم : 2022/140100289

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) [redacted] المولودة 1993/07/02

التسمية الاجتماعية للمؤسسة [redacted]

النشاط مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك BNA TIARET 540

الصك البنكي لفائدة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع بمبلغ يقدر بـ 90 350,93 دج، من قيمة الاستثمار، وفقا للتركيبة المالية المحددة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، و المصادق عليها من طرف لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع.

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون.

بتاريخ.....

مدير الوكالة الولائية

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تفويض بالنيابة

البنك الوطني الجزائري
A.P. TIARET 540
19 AVR. 2022

Société par actions au capital de 3 200 000 000.00 DA
Siège social : 70,Chemin Larbi Ait-Ameur
BP N° 187,Poste Mohammadia Alger
Tél : 098 240 05 95
Fax : 098 240 05 97 NIF:099816000324282
RC :98 B 0003242

TRUST
ALGERIA

AVENANT DE SUBROGATION

N° A3137 22 1223 0012/1

la Police N° A3137 22 1223 0012
anche Multirisque Commerçant et Artisans
fet 22-07-2022
chéance 21-07-2023
nom de [redacted]
dresse TIARET

D'un commun accord entre les parties, il est convenu ce qui suit :

cune somme ne pourra être versée entre les mains de l'assuré au titre de l'indemnité due pour sinistre du bâtiment, ntérial,équipements et marchandises, faisant l'objet du présent contrat d'assurance sans l'intervention et entre les ins de la 1IER RANG BNA 540 2EME RANG ANADE
squ'à concurrence de la somme due au jour du sinistre.

tte renonciation est consentie en vue de favoriser le crédit de l'assuré, elle ne saurait profiter personnellement à ce dernier.

En conséquence, et en toutes circonstances, donner lieu à l'application d'une sanction encourue si l'indemnité se trouvait être ôérieure au droit du crédit, l'assuré demeurerait pour la part excédent ces droits, sous le coup des sanctions encourues.

Nonobstant les renonciations consenties, 1IER RANG BNA 540 2EME RANG ANADE
uvrait droit elle même à aucune indemnité , si la TRUST ALGERIA établissait qu'elle a eu connaissance un mois avant chéance , des circonstances
ant la déclaration est requise de l'assuré ou si l'Assuré avait causé intentionnellement le sinistre, facilités ses progrès, entravé sauvetage.
Le droit pour la Société de résilier le contrat lors de toutes infractions constatées demeure entière , mais en ce qui concerne

1IER RANG BNA 540 2EME RANG ANADE , créancière susnommée ,

tte résiliation ne prendra effet qu'un mois
vrès la notification qui lui sera faite par lettre recommandée au domicile ci-dessus désigné.

valeur total assurée par le présent contrat est de : 8 893 465.00 DA

nt de la prime au comptant payable à la signature du présent Avenant:

P.Net Total	,00
C.Avenant	500.00
Taxes 19%	95.00
Timbre Dim.	40.00
Total à payer	635.00

Le présent Avenant restera annexé à la police qui continue son effet sans changement.

Fait en 4 exemplaires

Le : 21-07-2022

SIGNATURE DE L'ASSURE

POUR LA SOCIETE

Mme Rezki Ghelima
Directrice

14/00-2172610121 :س ت

Numériser1.PDF

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة تمويل الاستثمارات في البنوك وأثرها على النشاط الاقتصادي. يعتبر تمويل الاستثمارات أحد الجوانب الأساسية في أنشطة البنوك، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على تمويل الاستثمارات لتحقيق النمو والتنمية

تم تحليل سياسة تمويل الاستثمارات من خلال دراسة العوامل المؤثرة في عمليات التمويل في البنوك، بما في ذلك سياسات الائتمان وسياسات الفوائد وسياسات إدارة المخاطر تبين أن هذه العوامل لها تأثير كبير على تمويل الاستثمارات في البنوك.

أظهرت النتائج أن سياسات الائتمان تلعب دورا حاسمًا في تمويل الاستثمارات في البنوك، حيث تؤثر على قرارات القروض وشروط السداد. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر سياسات الفوائد في تكلفة الاقتراض وتحفيز الاستثمارات، في حين تؤثر سياسات إدارة المخاطر في تقييم الاستثمارات وتحديد مستويات المخاطرة المقبولة.

تعتبر سياسة تمويل الاستثمارات في البنوك ذات أهمية كبيرة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتمكين الشركات والأفراد من تنفيذ مشاريعهم. ينبغي للبنوك أن تأخذ في الاعتبار عوامل السوق والظروف الاقتصادية وتحديد سياسات تمويل ملائمة تعزز الاستثمارات وتقوي القطاع المالي.

Abstract:

This study aims to analyze the investment financing policy in banks and its impact on economic activity. Financing investments is one of the basic aspects of the activities of banks, as the economy relies heavily on financing investments to achieve growth and development

The investment financing policy was analyzed by examining the factors affecting financing operations in banks, including credit policies, interest policies, and risk management policies. It was found that these factors have a significant impact on financing investments in banks.

The results showed that credit policies play a crucial role in financing investments in banks, as they affect loan decisions and repayment terms. In addition, interest policies affect the cost of borrowing and motivate investments, while risk management policies affect the evaluation of investments and the determination of acceptable risk levels.

The policy of financing investments in banks is of great importance in stimulating economic activity and enabling companies and individuals to implement their projects. Banks should take into account market factors and economic conditions and determine appropriate financing policies that promote investments and strengthen the financial sector